



تقرير

أعمال وإنجازات

لجنة تسيير الأعمال

غرفة المنشآت الفندقية

الجمعية العمومية العادية

مايو ٢٠٢٣

(محتويات التقرير)

رقم الصفحة	الموضوع	م
١	كلمة السيد رئيس لجنة تسيير الأعمال	١
٢	صندوق إعانة الطوارئ	٢
٣-٤	المنظومة الإلكترونية	٣
٥-٨	لجنة التدريب	٤
٩	قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية	٥
١١-١٠	الحماية المدنية والكود	٦
١٤-١٢	كاميرات المراقبة بالمنشآت الفندقية	٧
١٥	الموضوعات المالية	٨
١٩-١٦	اللجنة القانونية	٩
٢١-٢٠	برنامج النجمة الخضراء	١٠
٢٩-٢٢	شعبة الفنادق العائمة	١١
٣٢-٣٠	شعبة إقتسام الوقت	١٢
٣٣	شعبة فنادق ٣،٢،١ نجوم	١٣
٣٤	شعبة ألعاب المائدة (الكازينوهات)	١٤
٣٦-٣٥	فرع الغرفة بالبحر الأحمر	١٥
٣٩-٣٧	فرع الغرفة بجنوب سيناء	١٦
٤١-٤٠	فرع الغرفة بالأسكندرية	١٧
٤٤-٤٢	فرع الغرفة بالوجه القبلى	١٨
٤٥	المعايير الجديدة للفنادق المصرية (H.C.) (Hospitality Criteria)	١٩
٤٦	التعاون مع منظمة السياحة العالمية لهيئة الأمم المتحدة	٢٠
٥٠-٤٧	لجنة فض المنازعات	٢١

السيدات والسادة الزملاء ممثلي المنشآت أعضاء الجمعية العمومية :

اسمحوا لي بالنيابة عن السادة أعضاء لجنة تسيير الأعمال وبالأصالة عن نفسي أن أعرب لسيادتكم عن خالص شكرى وتقديرى لصادق تعاونكم الدائم مع الغرفة خلال الفترة الماضية، متمنياً لكم موسماً سياحياً مزدهراً.

كما أود أن أتوجه بكل الشكر والتقدير للسيد الأستاذ / أحمد عيسى - معالى وزير السياحة والآثار، على رعايته الدائمة للقطاع السياحي بصفة عامة والفندقى بصفة خاصة وكذا على مجهودات معاليه المبذولة خلال الفترة السابقة من أجل نهضة ورفعة السياحة المصرية، كما أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع مسئولى وزارة السياحة والآثار والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي والإتحاد المصرى للغرف السياحية والغرف السياحية الشقيقة، على تعاونهم الدائم معنا.

جمعيتنا اليوم وإن كانت جمعية عادية إلا أن لها خصوصية منفردة فهي تجمعتنا بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على آخر إجتماع لنا نتيجة لما مر به العالم ومصرنا الغالية من وباء تسبب في عزله ربما لم يشهدها العالم من قبل ، فضلاً عن إنها الجمعية الأولى منذ إنشاء غرفتكم التي يُعرض بها ثلاث ميزانيات وكذلك تقرير لمجلس الإدارة السابق ولجنة تسيير الأعمال الحالية عن مدة تمتد لأكثر من ثلاث سنوات.

لذا فإنه تيسيراً على حضراتكم واعمالاً لمبدأ سنوية الميزانية، فسوف يتم عرض كل ميزانية من الميزانيات الثلاثة منفصلة، أما تقرير مجلس الإدارة ولجنة تسيير الأعمال ، فإنه معروض على حضراتكم في جزئين، الجزء الأول تقرير أعده المجلس السابق عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتم نشره بموقع الغرفة الإلكتروني (في حينه) وحالت الظروف سابقة الإشارة دون عرضه على جمعية عمومية والجزء الثانى يشمل مدة أربعة أشهر من مجلس الإدارة السابق إعتباراً من يناير ٢٠٢١ حتى ١٥ إبريل ٢٠٢١ وكذا مدة عمل لجنة تسيير الأعمال منذ توليها المسئولية حتى تاريخه.

وإن شاء الله بتضافر جهودنا جميعاً، سوف تستمر السياحة المصرية بالحفاظ على مكانتها التي تستحقها في المحافل الدولية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار المصرية.

هذا ونؤكد لسيادتكم إستمرار الغرفة في خدمة فنادقها الأعضاء، وفي النهاية لا يسعني إلا أن أتقدم لحضراتكم ولزملائي أعضاء لجنة تسيير الأعمال بخالص الشكر والتقدير، على معاونتكم لنا وأتمني النجاح والتوفيق للجميع، والأن معروض عليكم تقرير بشأن ما تم إنجازه للجنة تسيير الأعمال خلال فترة توليها إدارة أعمال الغرفة.

وكل عام وحضراتكم بخير ،،،

علاء عاقل

رئيس لجنة تسيير الأعمال

ورئيس الجمعية العمومية

٢- صندوق إعانة الطوارئ للعمال :

علي ضوء المجهودات المبذولة من قبل الاتحاد المصري للغرف السياحية وغرفة المنشآت الفندقية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار لمساعدة المنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الازمة الحالية وذلك بالتنسيق المستمر بين الغرفة والاتحاد وعلي ضوء ذلك، فقد تمت الموافقة على صرف إعانة للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة تلك الازمة.

• وعليه فقد قامت الغرفة بتعميم منشور على المنشآت الفندقية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠ وتقدم للغرفة عدد ٨٦٤ منشأة فندقية منهم عدد ١٣٩ فندق عائم بإجمالي عمالة ١٥٣,٤٥٦ عمالة مؤمن عليهم بكافة المنشآت المتقدمة.

• كما تمت الموافقة على صرف الدفعة الثانية والثالثة لكافة المنشآت الفندقية بدءاً من تاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ وتقدم للغرفة عدد ٧٢٥ منشأة فندقية لصرف الاعانة الثانية والثالثة للعمال المضارين وأيضاً عدد ٤١ منشأة فندقية تقدمت رغم انها حصلت على قروض من مبادرة البنك المركزي ليصبح إجمالي العدد المتقدم حتى تاريخه هو ٧٦٦ منشأة فندقية، وكذا تم الصرف لعدد ١١ كازينو.

• بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ تم الموافقة على صرف الدفعة الرابعة والخامسة بإجمالي عدد ٧١٥ منشأة فندقية هذا بالإضافة الي ٥ كازينو.

• بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٧ تمت الموافقة على صرف الدفعة السادسة والسابعة بإجمالي عدد ٧١٣ منشأة فندقية هذا بالإضافة الي عدد ٩ كازينو.

• بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ تمت الموافقة على صرف الدفعة الثامنة والتاسعة بإجمالي عدد ٧١٨ منشأة فندقية هذا بالإضافة الي عدد ٩ كازينو.

• علماً بأن جميع الدفعات المشار اليها بعاليه تم صرف الاعانة بالأرقام التأمينية بدون قيد او شرط.

• بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٧ تمت الموافقة على صرف الدفعة العاشرة والحادية عشر بإجمالي عدد ٤٣٢ منشأة فندقية هذا بالإضافة الي عدد ٢ كازينو حيث طلب صندوق اعانة الطوارئ من المنشآت ميزانية عام ٢٠٢١ وميزانية ٢٠٢٢ معتمدة من مراقب حسابات المنشأة.

وبهذا يكون قد تم صرف عدد احدي عشر دفعة لعدد عماله ٢٠٦٣٦٥ عامل مؤمن عليه لكافة المنشآت الفندقية والسياحية بقيمة ١,٥٣٢,٢٢٩,٤٨٤ فقط مليار وخمسمائة وإثنان وثلاثون مليون ومائتان وتسعة وعشرون ألف وأربعمائة وأربعة وثمانون جنيهاً مصرياً لا غير.

٣- المنظومة الإلكترونية (مفردات الحركة السياحية وتأمين الأجانب):

الهدف من انشاء المنظومة:

تهدف المنظومة الي إدخال بيانات جميع النزلاء (مصريين وأجانب) وتحويل دفتر الشرطة المستخدم في الفنادق من الاستخدام اليدوي الي الاستخدام الكتروني، ومن ثم تظهر في شاشات الداخلية متمثلة في قطاع شرطة السياحة والآثار مباشراً للفحص الأمني لاي نزيل يتم تسكينه مباشرة في الفندق، وكذا يتم اصدار الموافقات الأمنية من وزارة الداخلية لاي (افراح -اجتماعات- حفلات - ندوات) أو أي أحداث تتطلب أخذ موافقات أمنية مسبقة قبل بدء الحدث.

بروتوكول التعاون:

استهدفاً لإستراتيجية الدولة في تحقيق التحول الرقمي في كل المجالات، فقد تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين وزارة الداخلية ويمثلها (قطاع شرطة السياحة والآثار) ووزارة السياحة والآثار والاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له، بشأن إنشاء منظومة إلكترونية للربط بين مفردات الحركة السياحية وشرطة السياحة والآثار للربط بين قطاع السياحة مع اجهزة وزارة الداخلية ووزارة السياحة والآثار، بما يكفل تأمين الحركة السياحية بالبلاد، وذلك بهدف تحقيق أعلى معدلات التأمين في القطاع السياحي.

تشغيل المنظومة للفنادق:

تم ارسال منشورات عديدة للفنادق لتعريفهم بالمنظومة واهميتها في القطاع السياحي وما تحققه من سهولة توصيل البيانات والمعلومات لجميع الأطراف المعنية، وقد تم من جانب الغرفة تجميع كافة المعلومات المطلوبة لتفعيل أجهزة التشفير لجميع الفنادق ومن ثم ارسال أجهزة التشفير لوزارة السياحة والآثار لتفعيل أجهزة التشفير حيث وجود الخوادم المستخدمة للتفعيل بها. وتقوم الغرفة بتسليم أجهزة التشفير الي الفنادق وربط الفندق مع الشركة المنفذة للمنظومة لتشغيل المنظومة للفندق والتأكد من أن بيانات النزلاء تضاف على المنظومة بشكل سليم وصحيح.

الفنادق التي استخدمت المنظومة:

تم تسليم أجهزة التشفير للفنادق الثابتة والعائمة الأعضاء حتى الآن لعدد ٨٢٤ فندق في جميع المحافظات.
تم تشغيل المنظومة لعدد ٧٦١ فندق عائم وثابت حتى الان وجاري تشغيل باقي الفنادق.

متابعة تشغيل المنظومة:

بالمتابعة المستمرة مع شرطة السياحة والآثار ووزارة السياحة والآثار وأيضا مع الفنادق الأعضاء، فإن المنظومة تعمل حالياً وهناك بعض التعديلات المطلوبة من الفنادق ستتم بعد صدور قرار وزاري، وجاري الان تعديل بعض التقارير واطراف تقارير اخري داخل المنظومة على شاشات وزارة السياحة والآثار، وذلك لرفع كفاءة عمل المنظومة والاستفادة من البيانات المدرجة على المنظومة الاستفادة القصوى.

حفاظاً من الغرفة علي نجاح المنظومة تقوم الغرفة بالمتابعة الدورية مع الفنادق فيما يخص المنظومة.

٤- لجنة التدريب :

في إطار اهتمام غرفة المنشآت الفندقية بالسادة الأعضاء من خلال الارتقاء بمستوى جودة الخدمات لصناعة السياحة في مصر من أجل زيادة القدرة التنافسية وتنشيط السياحة واجتذاب نصيب أكبر من سوق السياحة العالمي فقد وضعت الغرفة خطة تقوم على تدريب الموظفين والعاملين بالمنشآت الفندقية بمهارات مصممة خصيصا للوصول الى معايير أداء وظيفية وفنية تتوافق ومتطلبات السياحة العالمية، وقد تم إطلاق الخطة تحت شعار "ملتزمون بالتميز"

وبناءً على ذلك فقد تم عمل:

أولاً: -

- من خلال لجان متخصصة بالتنسيق بين الغرفة والاتحاد المصري للغرف السياحية ووزارة السياحة والآثار ومديري القطاعات المختلفة من العاملين بسلاسل الفنادق العالمية بالسوق السياحي المصري، تم إعداد الخطة التدريبية وفقاً لأحدث بحث ميداني للاحتياجات التدريبية، وتوضح الخطة:
- مكونات الموضوعات التدريبية لكل تخصص.
- الموظفين المستهدفين في كل برنامج.
- طرق اختبار المتدربين قبل وبعد التدريب.
- جدول تنفيذي لمدة ٦ شهور لتسهيل عمل خطط التدريب الداخلية بكل فندق مسبقاً.
- بيانات التواصل مع المنسقين المنتشرين بجميع فروع الغرفة لحجز البرامج التدريبية.
- الترتيبات المطلوبة لتنفيذ التدريب
- إتباع نظام المدرب المتجول (فريق منتقي من الخبرات السابق عملهم في نفس التخصص والمعتمدين كمدرسين) والذي يذهب الى مقر عمل الموظف بالفندق والمتخصص في الموضوعات التالية:

١. صحة وسلامة الغذاء بنظام تحليل المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة.
٢. مبادئ خدمة الأغذية والمشروبات
٣. تنمية مهارات المكاتب الأمامية
٤. تنمية مهارات الإشراف الداخلي
٥. تنمية مهارات التجهيز والتحضير
٦. التعريف العام بالعمل الفندقي للعاملين المنضمين حديثاً
٧. إعداد مدرب قسم فندقي
٨. المهارات الإدارية للمشرف الفندقي

ولرفع كفاءة العنصر البشري متمثلا في السادة مدربي الغرفة تم الاتي:

- تنفيذ برنامج إعداد مدرب لمدة ٤ أيام بحضور جميع المدربين بكل التخصصات بمقر الغرفة بالدقي.
- تنفيذ دورة (اعتماد مدرب) لعدد ١٢ من مدربي ومدربات الغرفة (معتمدين من السفارة البريطانية بالقاهرة) لدورة (الدور الأمني للعاملين بالسياحة في مكافحة الإرهاب).
- إشراك منسقي التدريب بفروع الغرفة بالمحافظات لحضور الدورات التدريبية المختلفة للاستفادة والتقييم.

مع استحداث برامج وفقا لما يستجد من أحداث مثل:

١. كوفيد ١٩
٢. المحددات الصحية لتداول الغذاء (وتم تدريب بعض العاملين بغرفتي المطاعم والغوص في هذا التخصص)
٣. سلوكيات التعامل مع السائحين (اون لاين)

كما تم توفير فرص تدريبية مع جهات دولية بأسعار مخفضة مثل:

- ✓ المعهد الأمريكي التعليمي للفنادق والنزل
"American Hotel & Lodging Educational Institute"
وذلك لتوفير عدد (٧) برنامج تدريبي للمستوى الإداري الفندقى بتخفيض أكثر من ٥٠٪ لبعض البرامج.
- ✓ مؤسسة HSMAI الشرق الأوسط للتدريب على التسويق الرقمي Digital Marketing بتخفيض ٥٠٪.
- ✓ التعاون مع شركة (ACT (Advanced Computer Technology) لتوفير عدد من الدورات المجانية عن التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال الإدارة الفندقية.
- ✓ توقيع بروتوكولات تعاون بين الغرفة وعدد من المؤسسات التعليمية لتدريب الطلبة والخريجين عمليا لتوفير موظف مؤهل علميا وعمليا للعمل الفندقى وفرص أفضل للتوظيف للخريجين ومن هذه المؤسسات التعليمية:
 - ❖ جامعة مدينة السادات – كلية السياحة والفنادق
 - ❖ المعهد العالي للسياحة والفنادق بمدينة بدر – القاهرة
- ✓ مشروع من أجل سياحة آمنة حيث تم تدريب عدد ١٣,١٠٣ متدرب على موضوع محددات صحة وسلامة الغذاء لمتداولي الأغذية والمشروبات للمنشآت السياحية (فنادق – مطاعم – مراكز غوص) بجميع المحافظات السياحية.

✓ مشروع توعية العاملين بالسياحة بمدينة شرم الشيخ على الممارسات البيئية للحد من التأثيرات السلبية وتغير المناخ بمناسبة انعقاد مؤتمر المناخ cop27 والمنعقد بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢ وتم تدريب عدد ١,١٠٣ متدرب.

وتحت التنفيذ

✓ المشاركة في اجتماعات المؤسسة الألمانية GIZ لتطوير التعليم الفني (الفندقي) بالتعاون مع خبراء التربية والتعليم لمناقشة المناهج التعليمية المستحدثة لتواكب طلبات سوق العمل الفندقي المتغير.

✓ عمل بروتوكول تعاون مع جامعة شرق بورسعيد التكنولوجية لتدريب طلبة كلية السياحة والفنادق عمليا اثناء الدراسة.

وفيما يلي بيان بما تم إنجازه من عدد المتدربين بالمحافظات السياحية المختلفة خلال الفترة من شهر ابريل ٢٠٢١ وحتى شهر فبراير ٢٠٢٣،

الفترة	القاهرة ومدن القناة	الاسكندرية	البحر الأحمر	جنوب سيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
ابريل - ديسمبر ٢٠٢١	٥٤٠	٢٩٢	٥٤٦٦	٤٠٠٥	٣٢٦	١٠٦٢٩
يناير - ديسمبر ٢٠٢٢	٢٤٨٤	٨٥٦	١٣٥١٣	٤٧٩٧	١٠٢٨	٢٢٦٧٨
يناير - فبراير ٢٠٢٣	٨٢٥	١٩٢	١٦٨٨	٦٢٩	-	٣٣٣٤
الإجمالي						٣٦٦٤١ متدرب

ليصبح إجمالي عدد المتدربين بفنادق المحافظات المختلفة خلال الفترة المذكورة هو (٣٦٦٤١ متدرب).

وعدد المتدربين موزعين على البرامج التدريبية كما يلي:

ملاحظات	يناير - فبراير ٢٠٢٣	يناير - ديسمبر ٢٠٢٢	ابريل - ديسمبر ٢٠٢١	موضوع التدريب
	١٣٤٠	٥١٥٠	١٩٣٨	صحة وسلامة الغذاء
	٤٤٢	١٤١٢	١٠٠٤	مبادئ خدمة الأغذية والمشروبات
	٨٥	٣١٩	٤٨	تنمية مهارات المكاتب الأمامية
	٢٠١	١٤٤٤	١١١٥	تنمية مهارات الاشراف الداخلي
	٢٤٦	٨٤٦	٧٧٩	تنمية مهارات التجهيز والتحضير
	٥٢٦	١٥٨٤	٦٢٤	التعريف العام
	١٨٠	٨٨٧	٦٨٦	إعداد مدرب قسم فندي
	٣١٤	١٨٨٧	١٢٥٠	تنمية المهارات الإدارية للمشرف الفندقى
	-	-	١٧٨٠	Covid 19
	-	٩١٤٩	١٤٠٥	من أجل سياحة آمنة
	٣٦٦٤١	٣٣٣٤	٢٢٦٧٨	الإجمالي

٥- قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية :

في ضوء قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والتي تهدف الى :

- تنفيذ توجه الدولة بميكنة كافة التعاملات بين المواطنين وكافة الأجهزة بالدولة.
- انشاء قاعدة بيانات لكافة العاملين بالقطاع السياحي بجمهورية مصر العربية واستخراج كارنيه موحد مؤمن لكافة العاملين بعد الكشف الأمني الدوري عليهم لاستبعاد من لا يصلح من العمل بالمنشآت واتخاذ كافة الاجراءات الاستباقية للحد من الجرائم السياحية.

ووفقاً لتعاقد الغرفة مع مطابع الشرطة لاستخراج كاريهات العاملين بالقطاع السياحي المقيدين بقاعدة البيانات الالكترونية لضمان توفير الاجراءات الامنية اللازمة لعدم تزوير تلك الكاريهات، وطباعة كاريهات ٢٠٢٢ والعمل بها.

وقد ورد اليها شكاوى من فنادق البحر الأحمر بالمشاكل التي تواجه العاملين بالفنادق والخاصة بكاريهات الغرفة الأمنية الخاصة بقاعدة بيانات العاملين، من عدم اعتراف الأكمنة بها وسحب البطاقات الشخصية من الموظفين وتغريمهم مبلغ ٩٠ جنيه لكل موظف ولا يتم استرداد البطاقة الا بعد دفع المبلغ بقسم الشرطة، وعليه تفضل السيد اللواء المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف التابعة له بالتواصل مع قطاع شرطة السياحة والآثار واجراء عدد من الاجتماعات تضم الجهات الشرطة المختصة للوقوف على تلك المشكلة والانتهاء منها.

كما تم التواصل مع السيد اللواء مساعد الوزير مدير امن البحر الأحمر وتم التأكيد على ان كاريه الغرفة الأمني هو الكاريه المعترف به، وقد أصدر سيادته تعليماته لنجدة المديرية التي اخطرت كافة الأكمنة بذلك.

تم البدء بطباعة وتوريد كاريهات العاملين بمحافظتي جنوب سيناء والبحر الاحمر نظراً لان كاريه الغرفة الأمني هو الكاريه الوحيد المعتمد أمنياً والمعترف به حالياً بديلاً عن كاريه البحث الجنائي تحقيقاً للهدف الرئيسي لمنظومة قاعدة البيانات وتحقيق المستهدف الأمني منها، وسيتم طباعة باقي المحافظات تباعاً.

وعليه تم التوافق على استمرار العمل بكاريه الغرفة الأمني لعام ٢٠٢٢ لحين الانتهاء من استخراج كاريهات ٢٠٢٣ حتى لا يتم تعطيل العمل بالمنظومة واستمرار نجاحها.

وذلك في ضوء ما أفادت به مطابع الشرطة من ظروف استيراد مستلزمات الطباعة واهمها الشرائح الإلكترونية الذكية وما يواجهه العالم من صعوبات في توريد تلك الشرائح في السوق العالمي.

٦- الحماية المدنية والكود المصري للوقاية من اخطار الحريق:

حفاظاً على المجهود المبذول والتعاون المثمر بين الجهات المعنية (الإدارة العامة للحماية المدنية - مركز بحوث الإسكان والبناء - غرفة المنشآت الفندقية) بحضور ومشاركة وزارة السياحة والآثار، والذي أثمر عن صدور قائمة الفحص والتفتيش (CHECK LIST) لاشتراطات التأمين للمنشآت الفندقية القائمة وكذا المنشآت الفندقية الثابتة، وتعميم منشورات الغرفة على المنشآت الفندقية القائمة وكذا المنشآت الفندقية الثابتة والمرفق بها النشرة الفنية وقائمة الفحص والتفتيش الخاصة بالعائمت وقائمة الفحص والتفتيش الخاصة بالفنادق الثابتة والمقامة قبل صدور الكود سنة ١٩٩٨ كلا فيما يخصه.

فقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء بتاريخ ٢٠٢١/٣/١١ والذي يهدف الى الاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء بتقديم الخدمات الاستشارية في المشروعات التابعة للغرفة، حيث أن تنفيذ الأعمال موضوع البروتوكول تتطلب تقديم خدمات الدراسات الاستشارية ومراجعة الرسومات والمستندات وفقاً لأكواد الأمن والسلامة.

وموضح بالبروتوكول ان يتم العمل به بالتعاون بين المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء وغرفة المنشآت الفندقية عن طريق منظومة إلكترونية تُعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ليتم إدخال كافة البيانات والرسومات عليها من قِبَل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لاشتراطات تأمين المنشآت الفندقية (CHECK LIST) بذلك وفي حالة وجود تعديلات أو تغييرات يتم إدخال الاقتراحات والحلول والبدائل الفنية إلكترونياً لكي تستوفى من قِبَل الفنادق.

وعليه قامت الغرفة بالتعاقد مع شركة أي تك برو لتنفيذ منظومة إلكترونية تعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ليتم ادخال البيانات والرسومات عليها من قبل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لاشتراطات تأمين المنشآت الفندقية من اخطار الحريق (Check List)، وتم تشكيل لجنة تضم (المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - غرفة المنشآت الفندقية - الشركة المنفذة للمنظومة) وذلك للوقوف على الشكل المطلوب للمنظومة ووضع خطة العمل من خلالها.

وقد تم الانتهاء من المنظومة وإجراء تشغيل تجريبي على عدد من الفنادق بمختلف المحافظات وذلك بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٣، وتم نجاح التشغيل التجريبي والعمل من خلال تلك المنظومة الإلكترونية.

كما تم تشكيل لجنة لمتابعة أعمال منظومة الكود المصري لمكافحة الحريق تضم (السادة ممثلي غرفة المنشآت الفندقية - المهندس مسئول النظم والمعلومات بالغرفة - الشركة المنفذة للمنظومة) بحضور المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف التابعة له، وذلك لمتابعة اعمال المنظومة والوقوف على ايه مشكلات خاصة بها وتضمنت توصيات اللجنة التنسيق لعقد دورات تدريبية للفنادق بحضور الشركة المنفذة والغرفة والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء للتدريب على كيفية استخدام المنظومة والرد على ايه استفسارات بشأن البيانات المطلوب رفعها على البرنامج والمطلوبة من المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء.

وتم بالفعل اجراء تدريب للمنشآت الفندقية على كيفية استخدام المنظومة والرد على الاستفسارات خلال الفترة من ٢٠٢٢/٩/١٨ وحتى ٢٠٢٢/٩/٢٠، كما تم تعميم عدة منشورات للساده الفنادق بضرورة استخدام المنظومة موضح بها رابط إلكتروني لشرح كيفية التشغيل والتعامل مع المنظومة وذلك ليتم فحص البيانات المدرجة على المنظومة من قبل المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، تسهيلاً على المنشآت الفندقية عوضاً عن النظام الورقي السابق اتباعه بتقدم الفنادق بشكاوى للغرفة تقوم الغرفة بمراجعتها واعداد خطاب موجه للإدارة العامة للحماية المدنية للعمل على حل المشكلة، بحيث يتم الان رفع البيانات ومراجعتها من المركز القومي للاستفادة من خبراته لإيجاد حلول بديله وتفادي المشكلات التي قد تواجه الفنادق، وقد قام عدد ١٥٠ فندق برفع بياناته على تلك المنظومة للاستفادة منها.

وتستمر انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة المذكورة بعاليه للوقوف على ايه مشكلات تواجه المنشآت الفندقية، كما تضمنت اجتماعات اللجنة مناقشة وتحديد اشتراطات الوقاية من اخطار الحريق بالفنادق البيئية والمخيمات السياحية وتم اعداد تصور خاص بتأمين السرادقات/الخيام (الدائمة والمؤقتة) من وجهة نظر أمن الحريق، وكذا مقترح اصدار كود تأمين الفنادق والمنتجعات السياحية البيئية من اخطار الحريق، وفي انتظار قرار معالي وزير الإسكان لإصدار كود تأمين للفنادق البيئية من اخطار الحريق، وكذا كود تأمين السرادقات/الخيام (الدائمة والمؤقتة) من وجهة نظر أمن الحريق.

وكذا تناولت اجتماعات اللجنة المشتركة مناقشة وضع الذهبيات وكونها خارج الكود ولا تعامل معاملة العائمت، وجاري الان عقد العديد من الاجتماعات التي تضم الجهات المعنية للانتهاء من اعداد كود خاص بالذهبيات.

٧- كاميرات المراقبة بالمنشآت الفندقية :

تم عقد العديد من اجتماعات اللجنة الفنية لوضع المعايير والمواصفات الفنية لكاميرات المراقبة بالفنادق بحضور الجهات المعنية (وزارة السياحة والآثار - وزارة الداخلية قطاع شرطة السياحة والآثار - الإدارة العامة للمساعدات الفنية بوزارة الداخلية - غرفة المنشآت الفندقية) بحضور السيد اللواء المستشار الأمني للاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له.

وتم توضيح الفرق بين القرار الوزاري رقم (٦٥٥) لسنة ٢٠١٤ وهو القرار الخاص بالوزارة والصادر بناءً على توصية عام ٢٠١٤ باجتماع برئاسة الجمهورية وحضور وزير الداخلية ووزارة السياحة بشأن حوادث السرقة والتحرش مما يجعل الوزارة ملتزمة بهذا القرار وتركيب الكاميرات داخل المنشأة، وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٣٢) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة للرصد المرئي برئاسة السيد مساعد وزير الداخلية لقطاع نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعضوية الجهات التالية (المخابرات العامة - المخابرات الحربية - الامن الوطني) وتم وضع كود خاص بالمنشآت السياحية والترفيهية عام ٢٠١٧ والمحدث بعام ٢٠١٩ ويتضمن بند خاص بالاشتراطات العامة للتأمين بكاميرات المراقبة وينقسم إلى تأمين خارجي وتأمين داخلي، وأن الكود الخاص بالمنشآت السياحية الذي يتضمنه قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٣٢) لعام ٢٠١٥ منفذ للقرار الوزاري رقم (٦٥٥) لعام ٢٠١٤ حيث ان الكود محدد به أماكن تركيب الكاميرات داخل المنشأة ولكن لا يتضمن عدد الكاميرات حيث انها تتوقف على مساحة المنشأة وطبيعتها.

كما انتهت اجتماعات اللجنة الفنية الى التوصية بقيام وزارة السياحة والآثار بمخاطبة اللجنة القومية للرصد المرئي لإدراج موضوع تجهيز المنشآت الفندقية والسياحية بأنظمة كاميرات المراقبة ضمن جدول اعمال اللجنة القومية للرصد المرئي وذلك للاختصاص، بدعوة ممثل عن وزارة السياحة والآثار وممثل عن الإدارة العامة لشرطة السياحة و الآثار لحضور اجتماع اللجنة القومية.

وعليه قامت وزارة السياحة والآثار بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ بتوجيه خطابها الي السيد اللواء مساعد وزير الداخلية لقطاع نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - رئيس اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الأمني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي، للتكرم بإدراج موضوع تجهيز المنشآت الفندقية بأنظمة كاميرات المراقبة ضمن جدول اعمال اللجنة القومية على أن تضم اللجنة ممثل عن كل من وزارة السياحة والآثار وقطاع شرطة السياحة والآثار بوزارة الداخلية، وذلك لمناقشة تفصيلات وبيانات موضوع تجهيز المنشآت الفندقية بأنظمة كاميرات المراقبة وعرض ما توصلت اليه اللجنة والتي تضمنت كل من (وزارة السياحة والآثار - وزارة الداخلية قطاع شرطة السياحة والآثار - الإدارة العامة للمساعدات الفنية بوزارة الداخلية - غرفة المنشآت الفندقية) لمساعدة اللجنة القومية في اتخاذ القرار المناسب.

وتم بالفعل انعقاد اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الأمني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥ ومناقشة الوضع الحالي للمنشآت الفندقية وتبين وجود ٣ حالات قائمة للمنشآت الفندقية وبتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣ صدر كتاب وزارة السياحة والآثار الموجه الى غرفة المنشآت الفندقية مرفق به منشور رقم ٨ لعام ٢٠٢٠ بشأن استيفاء المنشآت الفندقية لبند تركيب كاميرات المراقبة بجمهورية مصر العربية وموضح بالمنشور كيفية التعامل مع ثلاث حالات للمنشآت الفندقية (فنادق مركب بها منظومة كاميرات وحاصله على ترخيص- فنادق مركب بها كاميرات ومطلوب منها استيفاء جزئي لاستكمال المنظومة - فنادق لم تقم بتركيب أنظمة كاميرات من قبل)، وذلك حتى تقوم غرفة المنشآت الفندقية بالتعميم على الفنادق وبالفعل تم تعميم منشور غرفة المنشآت الفندقية رقم ١٣٠ لعام ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨.

وبتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٨ صدر كتاب وزارة السياحة والآثار الموجه الى غرفة المنشآت الفندقية والمرفق به المواصفات الفنية الصادرة من قطاع تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الإدارة العامة للمساعدات الفنية)، وذلك لتعميم منشور بالمواصفات الفنية للكاميرات على كافة الفنادق حتى يتسنى للقطاع المختص فحص المنشآت للتأكد من استيفاء الكاميرات، وتم بالفعل تعميم منشور الغرفة رقم ١٤٤ لعام ٢٠٢١ بتلك المواصفات.

بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨ انعقد الاجتماع الأول للجنة الدائمة لتراخيص المنشآت الفندقية والسياحية بوزارة السياحة والآثار بحضور قطاع شرطة السياحة والآثار وحضور الجهات المعنية، وتناول الاجتماع بالبند الرابع من جدول الاعمال موضوع استيفاء المنشآت الفندقية للاشتراطات الخاصة بمنظومة الكاميرات والرصد المرئي وانتهى الى التأكيد على ان اللجنة القومية للرصد المرئي والكاميرات هي الوحيدة دون غيرها المسئولة عن اصدار الموافقات اللازمة على منظومة تركيب كاميرات المراقبة، وفي حالة قيام السادة ضباط شرطة السياحة والآثار برصد اية مخالفات تخص منظومة الكاميرات بالمنشآت الفندقية والسياحية يتم إحالتها الى اللجنة القومية للرصد المرئي لاتخاذ اللازم حيال تلك المخالفات.

قامت الغرفة بتعميم منشور دوري بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٦ على فنادق الجمهورية مرفق به كود أنظمة الكاميرات بالمواصفات واماكن التركيب، والتأكيد على ضرورة الحصول على موافقة اللجنة القومية للرصد المرئي باعتبارها شرط من شروط الترخيص والتشغيل وفقاً للمواصفات الفنية الصادرة من قطاع تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الإدارة العامة للمساعدات الفنية.

قامت الغرفة بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار (قطاع الفنادق) ووزارة الداخلية (قطاع شرطة السياحة والآثار) وتكوين لجنة بمشاركة غرفة المنشآت الفندقية لتتخذ شهرياً لمناقشة المشاكل التي تواجه الفنادق مع شرطة السياحة والآثار، انعقدت بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٤ وانتهت الى بعض التوصيات من ضمنها التوصيات الخاصة ببند الكاميرات على النحو التالي:-

- ١- المنشآت الصادر لها موافقات على الكاميرات من اللجنة الدائمة للرصد المرئي ووارد لها ملاحظات من قطاع شرطة السياحة والآثار، تم التوافق على أن يتم عرضها باللجنة المشتركة لدراستها وعرضها على اللجنة الدائمة للرصد المرئي لأخذها بعين الاعتبار.
- ٢- تم الاتفاق على تحرير خطاب من وزارة السياحة والآثار موجه الى لجنة الرصد المرئي بالموافقة على ضم ممثل لقطاع شرطة السياحة والآثار الى اللجنة.

٨- الموضوعات المالية :

نظراً للظروف التي مرت بها الفنادق جراء فيروس كورونا المستجد فقد قامت الغرفة بمنح الفنادق تخفيض علي إشتراكات الغرفة قدرة ٥٠٪ لعامي ٢٠٢٠/٢٠٢١ و ٢٠٢١/٢٠٢٢ وذلك بالرغم مما تتحمله الغرفة من أعباء مالية كبيرة بالاضافة الي التخفيضات الاخري الممنوحة، الأمر الذي ترتب عليه خفض إيرادات الغرفة بمبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنية (فقط إثنا عشر مليون جنية لا غير) تقريباً خلال العامين المشار اليهما بعاليه.

الضرائب التي تخص الغرفة :

١- ضرائب الدمغة

ورد للغرفة من مصلحة ضرائب الدمغة والتفتيش على المصالح الحكومية مطالبة بوجود فروق ضريبية بمبلغ ٢١,٩١٩,٩٩٩ جنية عن السنوات ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٩ /٦/٣٠

وبناءً على ذلك قامت الإدارة المالية للغرفة على الفور بالاعتراض على نماذج التقدير حيث طلبنا إحالتنا إلى اللجنة الداخلية بالمأمورية المختصة لشرح أوجه الطعن .

وتم تجهيز القوائم المالية والمستندات والتحليلات للعرض على اللجنة الداخلية وبعد حضور عدد من اللجان والمراسلات للبحوث الضريبية والاتصالات لمدة ١١ شهر، وتم الانتهاء من عملية الفحص حيث تم خفض مبلغ ال ٢١,٩١٩,٩٩٩ جنية ليصبح ٤٥٤,٥٧٤ جنية

٢- ضرائب فحص ميزانيات

ورد للغرفة من مصلحة ضرائب الدمغة والتفتيش على المصالح الحكومية مطالبة بمبلغ ١٢,٢١٤,٧٥٢ جنية صرائب فحص ميزانيات عن ٥ سنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨

حيث قامت الإدارة المالية للغرفة بالاعتراض على المبلغ , حيث طلبنا إحالتنا إلى اللجنة الداخلية وقمنا برفض نتيجة اللجنة الداخلية وطلبنا إعادة الفحص بالكامل مرة اخري حيث تم التوصل الي خفض المبلغ من ١٢,٢١٤,٧٥٢ جنية الي ٣١٨,٧٠٥ جنية

٩- اللجنة القانونية :

تتولى اللجنة القانونية بالغرفة العمل على كل ما يتعلق بالمسائل القانونية سواء علي المستوي التشريعي أو اللوائح التنفيذية أو القرارات الوزارية المنظمة للقطاع.

فضلاً عن المستوي الخاص بالغرفة وما يتعلق بالفنادق الأعضاء والمشاكل القانونية التي تواجههم أثناء مباشرة عملهم ومحاولة إيجاد أفضل الحلول القانونية الممكن تطبيقها فيما يتسق ومصالح الأعضاء ومنها الموضوعات العامة التي تواجه عموم الفنادق ويتم تعميم الآراء القانونية عليهم أو ما يرد من حالات مشاكل فردية لبعض الأعضاء تعمل الغرفة من خلال اللجنة القانونية علي حلها و تذليل العقبات وإيجاد السبل القانونية لحل المشاكل التي تعترضهم.

أولاً: دراسة وإبداء الرأي في مشاريع القوانين التي تخص القطاع والتي ترد للغرفة لإبداء الرأي في موادها وإدخال التعديلات التي تتراءى للغرفة فيما يتسق ومصالح الفنادق الأعضاء وحضور جلسات الاستماع التي تعقد بمجلس النواب لمناقشة مواد المشروع المعروض.

١- دراسة وإبداء ملاحظات القطاع على مواد مشروع قانون الموارد المائية والري.

٢- دراسة وإبداء الملاحظات على مشروع قانون المنشآت الفندقية والسياحية وحضور ورشة العمل التي نظمتها الغرفة للفنادق الأعضاء لتعريف الفنادق الأعضاء بمواد القانون فور صدوره والرد على استفساراتهم.

٣- إبداء الملاحظات والتعديلات على مشروع قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المنشآت الفندقية والسياحية.

٤- دراسة وإبداء الملاحظات القانونية بشأن مشروع قانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها

ثانياً: النظر ودراسة الموضوعات التي ترد للغرفة من الفنادق الأعضاء والتي تتطلب الرأي القانوني فيما يخص تلك الفنادق وبعض الجهات الحكومية/والكيانات الخاصة والتي تشمل فرض وتحصيل رسوم وتطلب الفنادق الأعضاء من الغرفة موافاتهم بالرأي مستندا على مرجعية قانونية حول مشروعية تلك المطالبات.

ومن الموضوعات التي تناولتها اللجنة بالدراسة وإبداء الرأي القانوني بها على سبيل المثال وليس الحصر:

١- الرد القانوني على الكتاب الوارد للغرفة بشأن مطالبة هيئة الطرق والكباري لفنادق البحر الأحمر بعمل تراخيص باستخدام حرم الطريق وسداد جعل سنوي مقابل حق انتفاع المداخل والمخارج للمنشأة.

٢- دراسة وإبداء الرأي القانوني في المكاتبات الواردة للغرفة من بعض الفنادق بشأن تحصيل رسم ١٪ من المحافظة الواقع بها المنشأة الفندقية.

٣- دراسة وإبداء الرأي القانوني فيما جاء باستفسار بعض الفنادق الأعضاء حول مدي قانونية فرض رسم تنمية بواقع ٢ جنيه عن كل ورقة من أوراق العقود الصادرة عن الفنادق.

٤- دراسة وإبداء الرأي القانوني بشأن ما ورد بكتاب فرع الغرفة بالبحر الأحمر من قيام الإدارة العامة لتراخيص المصنفات الفنية بوقف منح التراخيص إلا بعد سداد الاشتراك السنوي لنقابات المهن التمثيلية والموسيقية وحقوق الملكية الفكرية.

٥- دراسة وإبداء الرأي القانوني فيما ورد للغرفة بطلب نقابة المهن الموسيقية بشأن معاونتهم في تحصيل الرسوم المقررة قانونا والمستحقة على أعضائها وغيرهم ممن يعملون بالفنون التي تدخل تحت مظلة النقابة وذلك من خلال المنشآت الفندقية أعضاء الغرفة.

٦- إبداء الرأي القانوني بشأن ما جاء بالبند (١٥) من القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة واللائحة التنفيذية للقانون المذكور بتوضيح ماهية الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال السياحية العامة والتي يستحق عليها الرسم المشار إليه بالقانون بنسبة ١٢٪.

٧- دراسة وأبداء الرأي القانوني ردا على استفسار أحد الفنادق الأعضاء بشأن مطالبة جمعية المؤلفين والملحنين للفندق باشتراك سنوي نظير حقوق الأداء العلني الخاص بأعضاء الجمعية.

٨- إبداء الرأي القانوني حول مدي مشروعية خضوع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة (تايم شير) إلى قانون القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

٩- إبداء الرأي القانوني بشأن مدي قانونية خضوع المحلات الداخلية بالمنشأة الفندقية للضريبة العقارية بصفة مستقلة وكذلك مدي أحقية الشركة المالكة للمنشأة الفندقية في سداد الضريبة المستحقة بالتقسيم وفقاً لما نظمه البروتوكول الموقع مع وزارة المالية في هذا الصدد.

١٠- دراسة وإبداء الرأي القانوني حول ما جاء بكتاب السيد رئيس شعبة فنادق ١, ٢, ٣ نجوم حول مدي قانونية طلب نقابة العاملين بالسياحة سداد رسم مقداره ٣٦ جنيهاً عن كل موظف للحصول علي اعتماد تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية بالمنشأة الفندقية.

١١- إبداء الرأي القانوني حول ما جاء بكتاب فرع الغرفة بالوجه القبلي من استفسار عن مدي قانونية مطالبة مديرية القوي العاملة للفنادق بسداد نسبة ١٪ من إجمالي أرباح المنشأة لصندوق تمويل التدريب والتأهيل.

١٢- إبداء الرأي القانوني في الاستفسار الوارد للغرفة من أحد الفنادق الأعضاء حول قيام مأمورية ضرائب الملاهي برفع رسم ختم تذاكر ملاهي الديسكو بالفندق من جنيه واحد إلي ٣٢ جنيه للتذكرة.

ثالثاً: القضايا المرفوعة من/على الغرفة ضد أشخاص أو كيانات أو جهات ومن أهمهم:

١- الدعوي المرفوعة على الغرفة بشأن منع السيدات التي تقل أعمارهن عن ٤٠ عام من الإقامة بالفنادق دون أزواجهن أو أقاربهن من الذكور والتي تخارجت منها الغرفة بموجب المذكرة المعدة بمعرفة اللجنة القانونية والتي أسردت عدم وجود أية قرارات أو تعليمات أو تنبيهات صادرة عن الغرفة لفنادقها الأعضاء في هذا الشأن.

٢- قضية رسوم زيارة المحميات المرفوعة من الغرفة وآخرين ومازالت تنظر أمام القضاء.

٣- القضية المرفوعة من الغرفة علي هيئة سلامة الغذاء طعنا علي قرار الهيئة رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن نظام حصول المنشآت الفندقية والسياحية علي ترخيص تداول الغذاء. وتم التنازل عنها بناء علي قرار مجلس إدارة الغرفة بعد التوصل لحلول مرضية مع الهيئة في هذا الشأن.

٤- القضية المرفوعة من الغرفة ضد الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن عدم خضوع الغرفة لأعمال الفحص والمراقبة من قبل الجهاز وما زالت تنظر أمام القضاء.

٥- القضية المرفوعة من الغرفة ضد شركة ليكويد للدعاية بشأن رد مبلغ ٨٨٥٥٠ قيمة الدفعة الاولى المسددة من الغرفة للشركة مقابل توريد عدد ٣٠٠٠ فلاش ميموري ولم تقم الشركة بتوريدها.

تم الحكم لصالح الغرفة والزمّت المحكمة المدعي عليه برد المبلغ والتعويض وجاري استخراج الصيغة التنفيذية للحكم.

٦- القضية المرفوعة من الغرفة ضد مصلحة الضرائب العقارية بشأن عدم خضوع مقار الغرفة للضريبة العقارية.

تم الحكم لصالح الغرفة فيما يخص المركز الرئيسي وتم رفع دعاوي بالمثل للحصول علي ذات الحكم بالنسبة لمقار الفروع التابعة للغرفة.

٧- بعض القضايا العمالية المرفوعة من موظفين سابقين بالغرفة وجاري نظرها أمام القضاء.

هذا إلي جانب ما يتم إسناده للجنة القانونية من مراجعة مشاريع البروتوكولات التي توقع بين الغرفة وبعض الجهات وكذا مراجعة كافة العقود التي توقعها الغرفة مع الجهات العامة والخاصة.

١٠- برنامج النجمة الخضراء :

- شهادة النجمة الخضراء هي شهادة بيئية تمنح من خلال غرفة المنشآت الفندقية للفنادق التي تهتم بمفاهيم وتطبيقات السياحة المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، وتقوم الغرفة بإدارة هذا البرنامج بالتنسيق مع وحدة السياحة الخضراء بالوزارة واللجنة التوجيهية للبرنامج والتي تضم شركاء عمل من القطاع الخاص مثل شركتي ترافكو واوراسكوم ووكالة السياحة والسفر الدولية TUI والوكالة الألمانية للتنمية GIZ.
- يعد برنامج شهادة النجمة الخضراء عنصراً هاماً لتسويق قطاع الفنادق المصري ورفع قدرته التنافسية في ظل الإهتمام العالمي المتزايد بحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تم تصميم البرنامج بما يتناسب مع الفنادق الكائنة في جمهورية مصر العربية علماً بأنه قد تم الاعتراف بالمعايير المستخدمة به دولياً من جانب المجلس العالمي للتنمية المستدامة (GSTC).

ومن أبرز إنجازات برنامج النجمة الخضراء خلال الفترة السابقة ما يلي:

- تدريب عدد ٢٠٠ فرد من ممثلي الفنادق على معايير شهادة النجمة الخضراء بشكل مباشر وتدريب حوالي عدد ٢٠٠٠ فرد بشكل غير مباشر.
- تقديم الدعم الفني لعدد ١٠١ فندق بعد فترة التدريب.
- تفتيش ومراجعة عدد ١٠١ فندق وحصول عدد ٧٦ فندقاً جديداً على شهادة النجمة الخضراء في شرم الشيخ والقاهرة والغردقة ومرسى علم والإسكندرية والاقصر ليصل عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة ١٦٣ فندقاً في ١٧ مقصد سياحي تحتوي على ما يزيد عن ٦٠٠٠٠ غرفة بما يزيد عن ٣٠٪ من إجمالي الطاقة الفندقية في مصر.
- المشاركة في مؤتمر المناخ COP27 وتلقي العديد من ردود الفعل الإيجابية من الحاضرين على جهودات برنامج النجمة الخضراء في حصول فنادق شرم الشيخ على شهادة النجمة الخضراء.

- المشاركة في المؤتمر السنوي للمجلس العالمي للسياحة المستدامة GSTC ٢٠٢٢ لتوطيد العلاقات مع المجلس وفتح قنوات جديدة للتعاون في مجال السياحة الخضراء.
- اعتماد ٦ مدربين و ٣ مفتشين جدد بالتعاون مع الدكتورة هايكي جلاتزل (مدربة ومفتشة دولية معتمدة من البرنامج) و منظمة Biodiversity Project _ UNDP.
- التعاون مع منظمة GIZ في إعداد وتقديم ورشة توعية عن الطاقة الشمسية الضوئية لفنادق شرم الشيخ.
- جاري التعاقد مع فنادق جديده في مناطق مختلفة للحصول على شهادة برنامج النجمة الخضراء وزيادة الوعي البيئي.

١١ - شعبة الفنادق العائمة :

نظرا للظروف القهرية التي مرت بها السياحة النيلية والتي ادت الي توقف تام لكافة الفنادق العائمة وتوقف الحركة السياحية، وكذا هروب العمالة المدربة نتيجة ظهور جائحة كورونا وما ترتب عليها من تراجع كبير في حركة السياحة الوافدة للبلاد وانعكاس هذا التراجع على الموارد المالية، وعدم قدرة السادة المستثمرين على استكمال اي مشروعات بالقطاع السياحي نتيجة نقص التمويل في ظل هذه الجائحة.

فكان لزاماً علي مجلس إدارة شعبة الفنادق العائمة برئاسة الاستاذ/محمد ايوب رئيس شعبة الفنادق العائمة العمل علي انهاء وازالة كافة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة النيلية لتجعله في الصدارة الاولي للجذب السياحي لمصرنا الحبيبة، حيث انه لامثيل لنهرنا الخالد في دول العالم ومن هذا المنطلق وايماناً منا كمجلس إدارة شعبة الفنادق العائمة نسعي جاهدين من اجل تحقيق كافة متطلبات السادة اصحاب الفنادق العائمة وتذليل المعوقات التي تحول دون العمل علي تقدم وازدهار السياحة النيلية لمصرنا الغالية، وبناءً علي ذلك فقد قامت الشعبة بعقد عدة اجتماعات مع السادة ممثلي الجهات المعنية بالسياحة النيلية وقد اسفرت تلك الاجتماعات عن الاتي :-

أولاً: الادارة العامة للحماية المدنية.

منذ صدور القرار الوزاري الخاص بالكود الموحد من اخطار الحريق للمنشآت الفندقية الثابتة والعائمة الجديدة والقديمة واستصدار نشرة فنية مع وجود check list sheet وذلك لمنع الاجتهادات الشخصية للسادة المفتشين وان يتم التفتيش طبقا للنشرة check list sheet ، وذلك لتسهيل التفتيش على العائمتات ويكون طبقا للكود المصري للحماية من اخطار الحريق.

فقد سعت الغرفة والشعبة بتوقيع برتوكول تعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء والذي يهدف الي الاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء وذلك عن طريق منظومة الكترونية تعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ويتم ادخال البيانات والرسومات عليها من قبل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لإشتراطات تأمين المنشآت الفندقية من اخطار الحريق Check List وان الهدف الأساسي من تلك المنظومة هو التيسير علي الفنادق وتوفير الوقت والجهد حال مواجهة الفندق أي مشكلة تخص اشتراطات الكود مما يتطلب الرجوع لمركز بحوث الإسكان والبناء.

وتسهيلا على السادة المستثمرين بقطاع السياحة النيلية فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الكود المصري للمراسي والموانئ النهرية والذي يهدف الي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات والتي تركز على تحقيق نمو إقتصادي مرتفع ومستدام.

ثانياً: وزارة الموارد المائية والري.

لقد ورد للغرفة بعض الشكاوى الواردة من الشركات المالكة للفنادق العائمة التي تضرر فيها من المغالاة في رسوم المراسي (مقابل الانتفاع من الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف)، علماً بأنه يوجد قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء بتأجيل الرسوم الحكومية المستحقة علي المنشآت الفندقية نظرا للظروف القهرية الناتجة عن جائحة كورونا، ورغمما عن ذلك تتم المحاسبة بالغرامة مخالفين بذلك قرارات دولة معالي رئيس مجلس الوزراء .

الاجتماعات التنسيقية لاستعراض الاستعدادات التي تتم لمواجهة الموسم السياحي.

في اطار التعاون بين غرفة المنشآت الفندقية (شعبة الفنادق العائمة) والجهات المعنية بقطاع السياحة النيلية تقوم الشعبة بحضور كافة الاجتماعات التنسيقية التي تتم بوزارة الموارد المائية والري وبحضور ممثلي الجهات (وزارة الموارد المائية والري -وزارة النقل - وزارة السياحة - غرفة المنشآت الفندقية -محافظه الأقصر - محافظة اسوان -الهيئة العامة للنقل النهري - المركز القومي لبحوث المياه) وذلك لاستعراض موقف الاستعدادات التي تتم لمواجهة الموسم السياحي وعدم حدوث شحوط للفنادق العائمة ومن ضمن هذه التكاليفات .

قيام غرفة المنشآت الفندقية باستئجار عدد ٢ دفاع في منطقة كوم أمبو وعدد ٢ دفاع في منطقة المريس وبناء علي تلك التكاليفات قامت غرفة المنشآت الفندقية (شعبة الفنادق العائمة) باستئجار الدفاعات المطلوبة في الموسم السياحي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢١ والموسم السياحي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ .

ثالثاً: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي(أملاك الدولة).

وعلي ضوء ذلك فقد تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٢٢ بمقر الغرفة لمناقشة موضوع زيادة الرسوم المفروضة على المراسي الخاضعة للهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية من ٨٠ج/للمتر إلى ٤٨٠ج/للمتر والتي صدر بشأنها قرار بالحجز الإداري، حيث تم على الفور أثناء انعقاد الاجتماع إعداد البيان المطلوب وتسليمه للسيد رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لاتخاذ ما يلزم حياله مع التوصية باستمرار التنسيق في أي تظلمات ترد لاحقاً.

وأفاد سيادته بقيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع جهاز مشروعات القوات المسلحة التي آلت اليه الأراضي التابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في المسافة من شبرا وحتى حلوان، وذلك لاتخاذ ما يلزم نحو التوقف عن أي مطالبات ماليه أو أي حجوزات إدارية على المنشآت الفندقية أو السياحية أو المراسى التابعة لها بذلك النطاق حتى الإنتهاء من البت في تظلمات تلك المنشآت والتوصل إلى حل فعال يرضى كافة الأطراف.

وكذا قيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة من أجل إعادة النظر في الرسوم المفروضة على الأراضي التابعة للهيئة عن الأعوام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ والتي أدت المغالاة فيها إلى تراكم المديونيات على المنشآت الفندقية والسياحية العائمة والمراسى التابعة لها، على أن يتم التنسيق مع وزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية في عملية إعادة التسعير، على أن يتم الأخذ في الاعتبار عند إعادة التسعير التفرقة بين المراسى التي يوجد عليها أنشطة سياحية أو تجارية والأخرى التي تُستخدم فقط لرسو العائمات دون وجود أي أنشطة تدر عائد مادي.

وقيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالنظر في الرسوم المفروضة على المنشآت الفندقية والسياحية العائمة والمراسى التابعة لها عن عام ٢٠١٩، وذلك بعد الانتهاء من البت في التظلمات الواردة عن الأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢، حيث أن الرسوم المفروضة عام ٢٠١٩ تم اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة ويتطلب النظر فيها لإتخاذ إجراءات أخرى.

ونتيجة لتلك الاجتماعات والمناقشات مع السادة مسئولى الهيئات المتصلة بوزارة الموارد المائية والري فقد انتهت الي الموافقة على تخفيض المديونيات الي نصف القيمة عن الأعوام من ٢٠٢٠ الي ٢٠٢٢.

رابعاً: هيئة النقل النهري.

تم عقد عدة اجتماعات مع الهيئة العامة للنقل النهري وذلك لعرض المشاكل التي تعوق قطاع الفنادق العائمة للتفضل بدراستها وايجاد حلول لها وهي كالتالي:-

١. بناءً على الضوابط الجديدة الموضوعة من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء لتشغيل الفنادق العائمة وتقرير تشغيل الفنادق العائمة بنسبة ٥٠٪ من العاملين، وعلي ضوء ذلك طالبت شعبة الفنادق العائمة تخفيض اعداد العمالة لترخيص ٣&٢ ملاحه بنسبة ٢٥ % وتحديد ذلك بالترخيص.
٢. في حالة تقديم طلب للحصول على السنة الخامسة يكتفي بالتصوير تحت الماء مع السادة مهندسي الهيئة العامة للنقل النهري ويتم الحصول على ترخيص لمدته عام مرة واحدة.
٣. نظرا لوجود عجز في كافة المهن الخاصة في قسم البحرية - قسم الصيانة اقترح سيادته مراجعة اعداد العاملين المسجلين بدفاتر الهيئة العامة للنقل النهري في وظائف (عدد قائدي الباخرة - عدد ميكانيكي اول - عدد المهندسين - عدد كهربائي اول - وخلافة بكافة الوظائف).

٤. دراسة تأجيل الدورات التدريبية للعاملين بقسم البحرية وقسم الصيانة عند تجديد تراخيصهم نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.
٥. دراسة الغاء بند ال ٦ سنوات اللازمة للترقي من وظيفة الي وظيفة اعلي والاكتفاء بثلاث سنوات فقط فمثلا عند الترتي من كهربائي الي كهربائي اول يلزم مرور ٦ سنوات للحصول على وظيفة كهربائي اول.
٦. دراسة تخفيض الرسوم المطلوبة لتجديد التراخيص الملاحية كل سنتين وهو مبلغ وقدره ٦٠ الف جنيه مصري لأغير) تشمل تذاكر طيران سفر لجنة الملاحة وانتقالاتهم الداخلية واقاماتهم بالأقصر) او تقسيطه واعتبار الرسوم المسددة تكفي لمدة ٤ سنوات بدلا من سنتين او اربع معاينات لأنه عند مرور سنتين أو أربع معاينات يطلب من السادة اصحاب الفنادق العائمة سداد مبلغ ٦٠ الف جنيه مصري لأغير مرة اخري وتلاحظ لنا في الآونة الاخيرة طلب تقديم تذاكر طيران الي اللجنة للسفر الي الاقصر الامر الذي يمثل عبئا في ظل الظروف الراهنة.
٧. اما بخصوص موضوع خطاب التأمينات الاجتماعية الذي يرسل بالبريد العادي فهذا الاجراء ويؤدي الي تأخر وصول الخطابات.

وبناءً علي المذكرات المقدمة من شعبة الفنادق العائمة الي الهيئة العامة للنقل النهري فقد تمت الموافقة علي التالي:-

- الموافقة علي قيام السادة أصحاب الفنادق العائمة بتغيير نشاط الوحدة من نشاط متحرك الي أي نشاط اخر ثابت طبقا للضوابط الموضوعه ولصالح الاقتصاد القومي للبلاد

وعلي ضوء قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠٢٠ والمتضمن منح الوحدات السياحية مهلة تأجيل الرفع علي الجفاف لمدة سنة واحدة فقط وذلك وفقا للضوابط الصادرة عن مجلس هيئة النقل النهري الموقر وموافقة السيد معالي الفريق/وزير النقل والمواصلات علماً بأن التسهيلات الممنوحة في هذا الشأن كالتالي:-

١. منح الوحدات السياحية مهلة لتأجيل الرفع علي الجفاف لمدة عام.
٢. استمرار العمل بتخفيض عدد افراد الطاقم على الوحدات السياحية بما لا يؤثر على امن وسلامة الوحدات والركاب والعاملين عليها.
٣. قرار السيد الفريق وزير النقل بخصوص تخفيض تكاليف المعاينات الخاصة بالفنادق العائمة لتصبح بقيمة ٣٠٠٠٠ جنيه علما بان هذه القرارات تنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ويتم النظر في القرار عند انتهائه.

كما قامت الشعبة أيضا بتقديم مذكرة للاتحاد المصري للغرف السياحية للتفضل بعرضها علي اللجنة الوزارية العليا للتراخيص والتي يمثل فيها السادة الوزراء والسادة اتحاد الغرف ودولة معالي رئيس مجلس الوزراء وتم عرض مشكلة رافع السفن وراء السد حيث ان تكلفته تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه وذلك نظرا لارتفاع التكلفة فقد تم الاتفاق علي الاتي:-

- الاكتفاء بتقديم شهادة قياس سمك الصاج من المكاتب الاستشارية بحضور إحدى الجامعات (بورسعيد - الاسكندرية) ويكون الترخيص المؤقت علي حسب التقرير الفني المعتمد من الجامعة والمكتب الاستشاري حسب حالة كل فندق عائم فمثلا لو الحالة الفنية للفندق العائم بنسبة ٨٠٪ يتم اعطاء ترخيص مؤقت لمدة عام، ولو الحالة الفنية للفندق العائم ٩٠٪ يتم اعطاء رخصة لمدة ٣ سنوات.

وتعاوناً من الغرفة (شعبة الفنادق العائمة) فقد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للنقل النهري على ضرورة التعاون وتضافر الجهود بهدف خلق كوادر بشرية على دراية بالتطور التكنولوجي في مجال النقل النهري وقادر على المنافسة المحلية والإقليمية وذلك من خلال توقيع بروتوكول للتعاون فيما بينهما، وقد تضمن البرتوكول على الاتي:-

- التعاون في مجال تدريب العناصر المتميزة من طلبة المدرسة الفنية المتقدمة للنقل النهري خلال إجازات نصف وآخر العام الدراسي على الفنادق العائمة في الرحلات بين الأقصر وأسوان بغرض اكتساب المهارات اللازمة للملاحة بنهر النيل.
- تلتزم الهيئة العامة للنقل النهري بتقديم كشف بأسماء الطلبة المرشحة للتدريب وأرقام تليفوناتهم على الا يزيد العدد عن ٤٠ طالباً في كل مرة.
- تلتزم الغرفة بتقديم مخطط لتوزيع الطلبة على الفنادق العائمة وتحديد مشرف عام على التدريب ويشمل المخطط اسم الفندق والشخص المسئول بالفندق وأرقام التليفونات وتاريخ بدء ونهاية التدريب ونقطة الالتقاء ونقطة المغادرة على الا تتجاوز فترة التدريب ١٥ يوماً خلال إجازة نصف العام .
- تلتزم الفنادق العائمة بتحمل كل فندق من الفنادق المرشحة للتدريب مصاريف السفر ذهاباً وعودة والانتقالات والإقامة والإعاشة طوال مدة التدريب.
- تلتزم الفنادق العائمة بتدريب الطلبة على الملاحة والقيادة للوحدات النهرية والأجهزة الملاحية وغرفة المحركات عن طريق أفراد الطاقم العاملين على الوحدات النهرية وطبقاً لأصول السلامة والصحة المهنية والاشتراطات الملاحية.

- تلتزم الفنادق العائمة بمنح كل الطلاب المتدربين شهادات باجتيازهم التدريب بنجاح على أن تكون الشهادات وفق تقديرات متدرجة حسب كفاءة كل طالب في التدريب (امتياز - جيد - مقبول) من قبل الفندق القائم بالتدريب.
- تلتزم الفنادق العائمة بمنح من اجتاز فترة التدريب بنجاح مكافأة رمزية يتم تحديدها بمعرفة الفندق القائم بالتدريب.

خامساً: الذهبيات.

بالإشارة الى التوصيات الصادرة عن الاجتماع التنسيقي المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ برئاسة السيدة الأستاذة / غادة شلبي نائب السيد الدكتور وزير السياحة والآثار لشئون السياحة وبحضور ممثلي الغرفة بمقر الوزارة بالعباسية لمناقشة تقنين وضع الذهبيات العاملة بين الأقصر واسوان والتي تستقبل سائحين للعمل تحت مظلة الوزارة وفي ضوء صدور القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بشأن قواعد تصنيف المنشآت الفندقية الجديدة HC والذي تضمن مواصفات تقييم وتصنيف الذهبيات.

وبناءً على التوصيات المشار اليها تم تعميم منشور دوري علي المنشآت الفندقية العائمة المالكة للذهبيات بضرورة استيفاء المستندات اللازمة للترخيص وبيانها كالتالي:-

- ١ - سند ملكية الذهبية .
- ٢ - مستندات الشركة المالكة للذهبية من (السجل التجاري - البطاقة الضريبية وصحيفة الحالة الجنائية للممثل القانوني).
- ٣ - الرسم الهندسي الصادر من الملاحه الداخلية بالمحافظة والتابع لها الذهبية.
- ٤ - تقديم نموذج ٢ نقل ملاحي ونموذج ٥ نقل ملاحي مجدد.
- ٥ - تقديم تعاقد علي مرسي مخصص من وزارة الموارد المائية والري في حالة (التسكين والمغادرة).

وبناءً علي القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ وعلي صدور القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن اصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية وانضمام الذهبيات الي عداد المنشآت الفندقية وعلية فقد قام السيد الأستاذ / محمد أيوب عضو لجنة تسيير اعمال الغرفة ورئيس شعبة الفنادق العائمة بالدعوة لعقد اجتماع تنسيقي للسادة ملاك الذهبيات للوقوف علي ما تم إنجازه بالنسبة لتراخيص الذهبيات وأيضا ما تم الوصول اليه مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء والإدارة العامة للحماية المدنية بشأن اصدار كود موحد للذهبيات للحماية من أخطار الحريق.

وانطلاقا من الدور المنوط للغرفة فان الغرفة تسعى دائما للعمل علي تذليل كافة العقبات التي تعوق المنظومة السياحية وتعمل علي وضع الحد الأدنى من الطلبات مع كافة الجهات المعنية وبناء علي ذلك فقد تم عقد اجتماع مع اللجنة الدائمة لإعداد الكود المصري لأسس التصميم وإشترطات التنفيذ لحماية المنشآت من الحريق بمقر المركز القومي للبحوث الإسكان والبناء يوم

الأربعاء الموافق ٢٠٢٣/٢/١٥ بشأن وضع الاشتراطات التي يجب توافرها في العائمت الخاضعة لقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ والتي لا يزيد حمل الاشغال الكلي بها علي عدد ٥٠ شخص ويشمل هذا العدد العمال والمقيمين والزائرين وتم التوصل الي:-

أولا : أنظمة مكافحة الحريق

• غرف الإقامة

- يلزم تزويد المنشأة بطفاية حريق يدوية تعمل بالبودرة الكيماوية الجافة سعة ٣ كجم توضع في الممر بواقع جهاز لكل غرفتين .

• القاعات

- يلزم تزويد القاعات بالمنشأة بطفاية حريق يدوية تعمل بالبودرة الكيماوية الجافة سعة ٦ كجم توضع في كل قاعة بالمنشأة .

- يلزم تأمين قاعة الطعام بطفاية حريق يدوية تعمل بالبودرة الكيماوية الجافة سعة ٦ كجم

• المطبخ

- يجب تأمين المطبخ بطفاية حريق يدوية تعمل بالبودرة الكيماوية الجافة سعة ٦ كجم
- في حالة وجود هود أو قلايات يلزم تأمين المصادر الحرارية بنظام إطفاء تلقائي بسائل كيميائي رطب .

• غرفة المولدات

- يجب تأمين غرفة المولدات وخزان الوقود بطفاية حريق يدوية تعمل بواسطة الفوم الرغوي او ثاني أكسيد الكربون

• لوحة توزيع الكهرباء

- يجب تأمين لوحات توزيع الكهرباء بطفاية حريق يدوية تعمل بثاني أكسيد الكربون سعة ٢ كيلو جرام توضع بجانب اللوحات .

• غرفة المحركات (إن وجدت)

- يتم تأمين غرفة المحركات بنظام غمر كلي بغاز ثاني أكسيد الكربون يدوي التشغيل .

ثانيا: أنظمة الكشف والانذار بالحريق

- يلزم توفير كاسر يدوي التشغيل متصل بجرس ، مرفق محضر لجنة الكود المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥

وعلي ضوء هذا الاجتماع تم بالفعل اصدار تراخيص للذهبيات من وزارة السياحة والآثار.

سادساً: التصدي للعقبات التي تواجه السياحة النيلية.

وفي اطار الدور المنوط للشعبة بالعمل علي إزالة كافة العقبات الي تعوق تقدم وازدهار السياحة النيلية فقد تم العمل علي حل وإزله المعوقات التالية:-

١- مشكلة الفلايك باسنا

التي أصبحت في تزايد مزعج ومخيف للزبائن خاصة وانهم يقومون بربط الحبال في بلكونات الزبائن وفي حالة قيام عمال المركب بمنعهم يقومون بسبهم. وتم اتخاذ موقف حاسم في هذا الخصوص وتم وقف وإنهاء تلك الظاهرة نهائياً.

٢- مشكلة ادفو

تم عرض المشكلة التي تواجهها الفنادق العائمة اثناء زيارة معبد ادفو علي السيد المحافظ وهي:

- ١- الطرق المؤدية للمعبد غير ممهدة .
- ٢- تتسابق الحناطير بجلب السياح بشكل مخيف .
- ٣- عدم دخول العربات الي المعبد .

وأفاد السيد رئيس الشعبة بانه تم عمل إصلاح بالطريق المؤدي للمعبد وتم رصفه كما تم عمل مسار محدد للحناطير وايضا تم عمل موقف للعربات والتكاتك.

ونظرا لان الزيارة تكون لعدد كبير من السائحين في حدود ٦٨٠٠ سائح في أربع ساعات فقط وبالتالي سمحوا بدخول سيارات السياحة وكذا مد العمل في كوم امبو حتي الساعة التاسعة مساءً.

كما طالبت الشعبة بإجراء الكشف على قائدي الحناطير وعمل التحاليل الطبية لهم، وكذلك السماح بدخول اتوبيسات السياحة والعمل على تطوير المعبد من حيث المداخل والكافتيريات والحمامات والعمل على تحديد مسار معلوم مؤمن للحناطير وإمكانية ان الطريق من المعبد الي الكورنيش لا يسمح بسير الحناطير حتي الساعة ٨ صباحاً.

١٢ - شعبة إقتسام الوقت :

نظراً للظروف القهرية التي مرت بها السياحة نتيجة ظهور جائحة كورونا وما ترتب عليها من تراجع كبير في حركة السياحة الوافدة للبلاد وإيماناً من رئيس وأعضاء الشعبة للنهوض بمستوي التايم شير لما له من آثار إيجابية في تنشيط السياحة الداخلية وقت الأزمات.

وعلي ضوء ذلك فقد قامت الشعبة بعقد العديد من الاجتماعات التي تضم السادة أعضاء الشعبة والسادة ممثلي وزارة السياحة والآثار لمناقشة المشاكل والمعوقات التي تعوق النهوض بمستوي التايم شير في مصرنا الغالية لتنشيط السياحة الداخلية كالتالي:-

١- ميكنة نظام إقتسام الوقت.

العمل علي ميكنة نظام إقتسام الوقت بين الغرفة ووزارة السياحة للتحكم من خلال الغرفة والوزارة في كافة البيانات الخاصة لهذا القطاع السياحي وحفاظاً عليه من الشركات الغير جادة والتي تضر بهذا القطاع، علماً بان ميكنة هذا القطاع تتم علي نفقة غرفة المنشآت الفندقية (شعبة إقتسام الوقت).

وعليه فقد تم التنسيق مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء للقيام بإعداد برنامج لقاعدة بيانات نظام إقتسام الوقت، وبناءً علي التنسيق فقد قام مسئولي مركز دعم وإتخاذ القرار بمجلس الوزراء بإستعراض العرض التقديمي لقاعدة بيانات إقتسام الوقت والمتضمنة التالي:-

- ١- أهداف المشروع.
- ٢- نظام الإشغال الفندقي.
- ٣- نظام إدارة إقتسام الوقت.

٢- وجوبه إخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة من عدمه.

في إطار حرص شعبة إقتسام الوقت على مصالح أعضائها، فقد تم التنسيق لعقد عدة اجتماعات لمناقشة ودراسة مدى وجوبية إخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة من عدمه، والصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية الصادرة لقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وفقاً لأحدث التعديلات في القانون واللائحة التنفيذية.

ونتيجة لتلك الإجتماعات فقد قامت الشعبة بإعداد دراسة من قبل مكتب محاسب قانوني وخبير ضرائب أوضحت عدم وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة، وتم رفعها لسيادة معالي المستشار القانوني للغرفة ونائب رئيس مجلس الدولة، والذي تفضل بدوره بإعداد مذكرة قانونية تؤكد عدم وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة، وتم رفعها للسيد الاستاذ/علاء عاقل رئيس لجنة تسيير أعمال الغرفة والذي بدوره تفضل برفع المذكرة للسيد الاستاذ/احمد الوصيف - رئيس لجنة تسيير أعمال الإتحاد المصري للغرف السياحية، للتفضل برفعها للسيد معالي وزير السياحة والآثار، تمهيداً لعرضها علي هيئة الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة لإبداء الرأي القانوني، حيث ان العرض علي هيئة الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع يكون من خلال الوزير المختص.

٣- فض المنازعات.

إيماناً من الدور المنوط لشعبة اقتسام الوقت لحل كافة المشاكل التي تواجه السادة العملاء مع السادة اصحاب المنشآت الفندقية، وتنفيذاً لقرار السيد معالي وزير السياحة رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن تشكيل لجنة فض المنازعات والتي تشكل من كل من :-

- السيد رئيس الادارة المركزية للفنادق والقرى السياحية رئيساً
- السيد رئيس الادارة المركزية لتراخيص المنشآت والاحتياجات السياحية عضواً
- السيد مدير ادارة اقتسام الوقت عضواً
- السيد رئيس شعبة اقتسام الوقت بغرفة المنشآت الفندقية او من يفوضه عضواً
- أحد اعضاء غرفة المنشآت الفندقية يرشحه المجلس عضواً

وتختص اللجنة بفحص المنازعات والشكاوي الواردة بشأن بيع وتأجير وتنازل كل ما يتعلق بنظام وحدات اقتسام الوقت ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمن تراه من العاملين والمختصين بالمسائل القانونية لأداء مهامها؛

وقامت اللجنة بحل جميع المشاكل الواردة من السادة العملاء ضد بعض القرى وهي كالتالي:-

- ١- الشكاوي الواردة بشأن تعنت بعض الشركات من تمكين العملاء من الانتفاع بالأسابيع المتعاقد عليها والزامهم بدفع رسوم خدمات إضافية بخلاف رسوم الصيانة.
- ٢- الشكاوي الواردة من بعض عملاء اقتسام الوقت بشأن المغالاة في احتساب مصروفات الصيانة.

ملحوظة:-

وفي حالة عدم إلتزام المنشأة أو العميل بالقرارات الصادرة من لجنة فض المنازعات، يتم رفع الأمر للمعنيين بوزارة السياحة والآثار لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المنشآت الفندقية المتعاقد عليها وفقا للضوابط والقرارات واللوائح المنظمة في هذا الشأن

٤- تعديلات الشعبة على القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠، بشأن شروط وضوابط اقتسام الوقت في المنشآت الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية.

قامت الشعبة بعقد عدة اجتماعات مكثفة بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، وذلك لإجراء بعض المقترحات الخاصة بتعديل بعض بنود القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠، وبالفعل قامت الشعبة بتكليف مستشار قانوني لصياغة التعديلات المقترحة قانونياً، وتم تسليم هذا المقترح للمعنيين في وزارة السياحة والآثار.

وبناءً على ذلك تقوم وزارة السياحة والآثار بإعداد مشروع منظم لضوابط اقتسام الوقت بدلا عن القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ وذلك نظرا لصدور القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢، وذلك بناءً على ما أفاد به السيد رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والسياحية في اجتماع لجنة فض المنازعات المنعقد في ٢٠٢٣/٢/٧ بمقر الغرفة.

١٣ - شعبة فنادق ٣،٢،١ نجوم:

أنشئت شعبة فنادق ٣،٢،١ نجوم بغرض توسيع وزيادة دائرة التواصل بين أعضاء الجمعية العمومية حرصاً من مجلس إدارة الغرفة على مصلحة تلك المنشآت لما لها من طبيعة خاصة متمثلة وللعمل على رعاية مصالحها، وباعتبار أن الشعبة هي الجسر الرئيسي الناقل لنبض المنشآت المصنفة ٣،٢،١ نجوم فيما يتعلق بها سواء من موضوعات أو مشكلات أو معوقات أو آراء أو خلافه، ل طرحها على مجلس إدارة الغرفة لاتخاذ اللازم بما يحقق مصلحة فنادق الشعبة والغرفة والقطاع الفندقى بوجه عام.

أعمال وإنجازات الشعبة حتى تاريخه.

١. قامت الشعبة بالتدخل لحل مشكلات بعض المنشآت الفندقية المتضررة من عدم إلتزام بعض شركات السياحة بسداد المديونيات المستحقة للفنادق، وبعد تأكد الغرفة من تلك المديونيات، تم التوصل إلى تسويات مرضية بين المنشآت الفندقية والشركات.
٢. تم عقد عدة إجتماعات خلال الفترة المذكورة؛ لمناقشة المشكلات والمعوقات التي تواجه فنادق فئة ٣،٢،١ نجوم، ومن ثم رفع توصيات بالحلول أو بالإقتراحات لمجلس إدارة الغرفة الذى بدوره يعمل على تذليل هذه العقبات، أو رفع الأمر لجهة الإختصاص.

١٤ - شعبة ألعاب المائدة (الكازينو) :

- الغرض من تأسيس الشعبة هو ووجود كيان يعمل على تنظيم وتسهيل العمل والارتقاء بمستوى الدخل المحقق وما يعنيه ذلك من فائدة للدخل القومي بالعملة الأجنبية.
- وفقاً لما جاء بالقرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن إنشاء شعبة نوعية باسم شعبة ألعاب المائدة (الكازينو) على أن تكون تحت مظلة غرفة المنشآت الفندقية وفي حدود اختصاصها، فقد تم إنشاء الشعبة ومخاطبة الكازينوهات العاملة بمصر (والتي أفادت وزارة السياحة أن عددهم يبلغ ٢١ كازينو) وانضم للعضوية ١٨ كازينو حتى تاريخه.
- كان هناك إجماع من الكازينوهات التي تم التواصل معها أن أهم المعوقات التي تقابلهم والتي قد تتسبب لبعضهم بعدم التوسع في نشاطهم في السوق المصري، هو إخضاع دخل الكازينوهات لضريبة القيمة المضافة وقدرها ١٤٪، وفي أكتوبر ٢٠٢٢ تم توقيع بروتوكول بين كل من وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية وفيه قدر أن جزء من الدخل الإجمالي الذي تحققه الكازينوهات يخضع لعدة ضرائب أخرى متعددة وتغادياً للازدواج الضريبي، فتقرر احتساب قيمة ضريبة القيمة المضافة الواجب سدادها ٣٪ فقط على إجمالي دخل الكازينو.
- تنظيم اجتماع ودعوة الأستاذ/ أشرف الأبحر - مستشار الضرائب لدى الإتحاد المصري للغرف السياحية - وأحد الذين ساهموا في صياغة البروتوكول - للرد على استفسارات ممثلي الكازينوهات.
- قامت الغرفة بدعوة الأستاذ/إيهاب سالم - مساعد وزير السياحة والآثار للشئون المالية والاستثمار، لعرض ما تقوم به وزارة السياحة والآثار تشجيعاً لكافة الأنشطة التي تعمل علي زيادة عدد السياح وعائدات السياحة، وأن نشاط الكازينوهات من الأنشطة التي تولى الوزارة الاهتمام بها وتشجع المستثمرين لزيادة استثماراتهم في هذا النشاط وذلك وفقاً للاستراتيجية التي تتبناها الدولة.

١٥- فرع الغرفة بالبحر الأحمر:

أولاً:- دور الفرع تجاه أعضائه :-

١. التنسيق مع شركة القناة للكهرباء لعدم فصل التيار الكهربائي عن بعض الفنادق ومنحها مهلة للسداد عن طريق جدولة تلك المديونيات.
٢. التنسيق مع شركة مصر للبتروول لصرف حصص السولار اللازمة للتشغيل للمنشآت الفندقية التي ليس لديها خدمة الغاز الطبيعي.
٣. الاشتراك مع لجان الحصر والتقدير ٢٠٢٢ بمأمورية الضرائب العقارية بالبحر الأحمر لأعداد الغرف الفندقية والدرجة السياحية المقيم عليها الفندق، مع مراعاة التشغيل المرحلي للمنشأة والدرجة السياحية لربط الضريبة العقارية.
٤. تشكيل لجان من وزارة السياحة والغرفة لتوفير الإقامة المجانية للسياح الروس والاوكران لحين سفرهم بمساعدة المنشآت الفندقية بمدن مرسى علم والقصير وسفاجا والغردقة.
٥. عقد ندوات تدريبية في التعامل مع الفاتورة الالكترونية وايضا التعامل مع هيئة سلامة الغذاء.
٦. التواصل مع وزارة القوي العاملة بمديرية البحر الاحمر لإنهاء اجراءات صرف عدد احدي عشر دفعه من صندوق الطوارئ.
٧. هذا بالإضافة إلى التدخل لحل المشكلات التي طرأت بين بعض الفنادق والجهات المختلفة.

ثانياً : جائحة كورونا، فقد قام الفرع بما يلي:-

١. تشكيل لجان من وزارة السياحة ومديرية الشؤون الصحية بالبحر الاحمر وفرع الغرفة وتوفير مقر لسحب عينات (PCR) للمغادرين من السياح ومقر اخر لتطعيم العاملين بالقطاع السياحي وتوفير لجان بصفة خاصة للسلاسل الفندقية بمدن البحر الأحمر.

٢. تجهيز غرفة عمليات علي مدار اليوم بمطار مرسي علم لاستقبال المصريين العالقين القادمين من الخارج وتكليف بعض المنشآت الفندقية بمدن مرسي علم والقصير بتشغيل الفنادق كحجر صحي لمدة أربعة عشر يوماً، وتقديم كافة الخدمات الصحية والعلاجية والضيافة لهم ثم اعادة سفرهم الي مقار ذويهم.

ثالثاً: التصدي لتحصيل رسوم دون السند القانوني:-

١. متابعة قيام الهيئة العامة لمواني البحر الاحمر بتحصيل رسوم مقابل حق انتفاع للسقالات والمرابين امام المنشآت الفندقية دون سند قانوني بواقع ١٠٠ جم عن كل متر مربع والتوصل إلى صدور قرار السيد المهندس/وزير النقل رقم ٣١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الرسوم بثلاث فئات تبدأ من ١٠ جم حتي ٤٢ جم طبقاً لاستغلال السقالة.

٢. التصدي لنقابات المهن الموسيقية والتمثيلية وجمعية المؤلفين والملحنين لتحصيل رسوم من المنشآت الفندقية دون سند من القانون، وكذا الادارة العامة للتفتيش الفني ومنح التراخيص لوقف منح التراخيص إلا بعد سداد الاشتراك السنوي لنقابات المهن التمثيلية والموسيقية وحقوق الملكية الفكرية، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

٣. التصدي لعدم مشروعيه مطالبة الهيئة العامة للطرق والكباري بالبحر الاحمر بالزام المنشآت الفندقية بعمل ترخيص باستخدام حرم الطريق كمدخل ومخارج للمنشأة الفندقية مقابل جعل سنوي، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

٤. التصدي لعدم مشروعيه مطالبة ادارة السلامة والصحة المهنية بمديرية القوي العاملة بالزام المنشآت الفندقية اعتماد تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية بعد سداد رسوم بالنقابة العامة للعاملين بالسياحة تحت مسمي مقابل اعتمادها تشكيل اللجان، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة أيضاً بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

١٦- فرع الغرفة بجنوب سيناء :

أولاً : مؤتمر المناخ Cop27:-

منذ نهاية عام ٢٠٢١ وغرفة المنشآت الفندقية (فرع جنوب سيناء) على تواصل دائم بالمنشآت الفندقية وكذا وزارة السياحة ومحافظة جنوب سيناء من أجل التحضير والتجهيز والمتابعة لمؤتمر المناخ COP27، حيث تشكلت العديد من اللجان سواء من وزارة السياحة وأيضاً من المحافظة للمرور على الفنادق ومتابعتها سواء من النواحي الصحية أو السياحية وكان لغرفة المنشآت الفندقية دور أساسي ومحوري في جميع هذه اللجان كما يلي (على سبيل المثال وليس الحصر):-

- صدق محافظ جنوب سيناء على القرار رقم (٣٥٥) بتشكيل لجنة من جميع الجهات المعنية بالمحافظة للمرور على جميع المنشآت الفندقية والسياحية بمدينة شرم الشيخ للوقوف على الوضع الصحي والسياحي وذلك بمناسبة إنعقاد مؤتمر المناخ وكانت لهذه اللجنة صلاحية في إتخاذ إجراءات فورية حيال أى مخالفة ترصدها، وقد كان لتواجد غرفة المنشآت الفندقية (فرع جنوب سيناء) في هذه اللجنة دوراً هاماً للغاية للحيلولة دون إتخاذ اية إجراءات شديدة ضد المنشآت الفندقية حيث أن عدد هذه اللجنة كان كبير وكانت تضم جميع الجهات مثل (وزارة الصحة ، شرطة السياحة ، وزارة السياحة ، حماية المستهلك ، البيئة ، مجلس المدينة ، السلامة والصحة المهنية ، غرفة المنشآت الفندقية) واستمرت أعمال هذه اللجان حتى قبل إنعقاد مؤتمر المناخ وكان العمل معهم مستمر من الصباح حتى المساء.
- التنسيق مع المستثمرين ومديري الفنادق لحضور الإجتماعات الخاصة بالحجوزات مع شركة G.C.M والأعداد المزمع تواجدها خلال مؤتمر المناخ، وعرض بعض المشاكل التي واجهت عدد من الفنادق مع الشركات السياحية فيما يتعلق بالغرف المحجوزة خلال فترة إنعقاد المؤتمر بأسعار مختلفة عن أسعار المؤتمر وذلك في حضور السيد المحافظ ونائب وزير السياحة والآثار، ورئيس فرع غرفة المنشآت الفندقية (فرع جنوب سيناء) وأعضاء من هيئة الرقابة الإدارية.
- التعاون مع مديرية الطب الوقائي بالمحافظة حيث أسند إلينا إستلام وتوزيع المواد الكيميائية المتعلقة بمكافحة الناموس والحشرات الطائرة على جميع المنشآت الفندقية بشرم الشيخ وبالفعل تم توزيعها بالكامل.

- توزيع الباركود الخاص بالأتوبيسات الناقلة للوفود المشاركة بالمؤتمر لقاعة المؤتمرات على جميع فنادق شرم الشيخ.
- عقد ورشة عمل بالتنسيق مع وزارة المالية وفي حضور ٧٠ منشأة فندقية لعرض آليات احتساب نسبة الـ ٢٥٪ من إيرادات الغرف المباعة الخاصة بمؤتمر المناخ.

ثانياً: موضوعات أخرى:-

- التنسيق الدائم مع مديرية الأمن بمحافظة جنوب سيناء لحث الكمائن الأمنية على الإعراف بالكارنية الصادر من غرفة المنشآت الفندقية، وبناءً عليه أصدرت المديرية تعليماتها إلى جميع الكمائن بالمحافظة بقانونية الكارنية وبالفعل لم تواجه الفنادق أى مشاكل منذ ذلك الحين في هذا الصدد.
- الإشتراك في عضوية اللجنة المشكلة بمعرفة السيد محافظ جنوب سيناء بموجب القرار رقم (٢٧٥) لسنة ٢٠٢١ وكانت مهمة اللجنة غلق منطقة الكانيون بمدينة دهب ورفع كفاءة المكان لإستقبال الزائرين بالمراكز عن طريق بوابة واحدة وغلق كل المنافذ الأخرى الغير معتمدة.
- الإشتراك في عضوية لجنة مع لجنة وزارة السياحة خلال شهرى فبراير ومارس عام ٢٠٢٢ بشأن تفويج وتسكين السائحين الاوكران والروس من مدينة شرم الشيخ بسبب نشوب الحرب الروسية الأوكرانية والمتابعة لحين سفرهم إلى بلادهم.
- الإشتراك في عضوية لجان مع وزارة السياحة والآثار في تقييمات المعايير الفندقية H.C، كذا لجان وزارة السياحة والآثار الخاصة بتظلمات الفنادق التى تم تخفيضها.
- عقد ورش عمل لتوعية العاملين بفنادق شرم الشيخ بغرض نشر الوعى بالممارسات الخضراء والصديقة للبيئة للحد من آثار تغير المناخ.
- التنسيق مع السيد مساعد وزير السياحة والآثار للتحويل الرقمية للإجتماع بالمنشآت الفندقية من أجل رفع كفاءة البنية التحتية الرقمية للفنادق بشرم الشيخ، وكذا الإشتراك مع لجان مشتركة من ممثلى وزارة السياحة والآثار والجهاز القومى لنظم الإتصالات للمرور على فنادق شرم الشيخ لمتابعة رفع كفاءة البنية التحتية وخدمات الإتصال طبقاً لمقاييس مفهوم الوصول الى الانترنت على السرعة، وبالفعل قامت الفنادق بعمل كل ما هو مطلوب فى هذا الشأن.

- عقد ورشة عمل مع الفنادق المهمة بتنفيذ محطات طاقة شمسية وبحضور ٤ شركات من الشركات التي تقوم بتنفيذ المحطات بنظام PPA وبالفعل حضر عدد لا بأس به من الفنادق.
- التنسيق مع وزارة السياحة وهيئة سلامة الغذاء لعقد ورشة عمل من أجل التعريف بأساسيات سلامة الغذاء لمتداولي الغذاء.
- التنسيق مع الفنادق لإفادتنا بمديوناتها لدى شركات السياحة، وقد أثمر هذا الاجراء على حصول عدد من الفنادق على مستحقاتهم بعد خصم ١٠٪ من قيمة المديونية.
- عقد إجتماع مع السيد Bernd مستشار GIZ بشأن تعاون المؤسسة الألمانية مع وزارة السياحة والإتحاد المصري للغرف السياحية بمنظومة التعليم الفني والمهارى فى القطاع السياحى وقد أبدى أعضاء فرع الغرفة بعض المقترحات التي اشاد بها المستشار وأيضاً التعاون معه لتسهيل مهمته.
- التنسيق مع الأستاذة مديرة عام الاتصال السياسى بوزارة السياحة والآثار خلال زيارة لجنة السياحة والطيران بمجلس النواب برئاسة النائبة/نورا على، لمحافظة جنوب سيناء ولقائهم مع المستثمرين وأعضاء غرفة المنشآت الفندقية للتعرف على المشاكل التي تواجه القطاع السياحى والعمل على حلها مع الجهات المعنية، وقد تم إبلاغ أعضاء فرع الغرفة ومديري الفنادق لحضور إجتماع النواب لإبداء ما يرونه من معوقات تواجه المستثمرين والمنشآت الفندقية.
- أثناء حائحة كورونا، إشتراك فرع جنوب سيناء في لجان مع وزارة الصحة والسكان ووزارة السياحة والآثار للتفتيش على الفنادق والتحقق من تنفيذهم للإجراءات الإحترازية، ومن ثم منح عدد (٢٠٣) منشأة فندقية بمحافظة جنوب سيناء شهادات السلامة الصحية.
- قام الفرع بعمل عدد (١٠٥٣٦) دورة تدريبية فى جميع الأقسام للعاملين بالفنادق بالمحافظة منذ عام ٢٠٢١ وحتى تاريخه.
- توزيع كارنيهات قاعدة بيانات العاملين من شهر يوليو ٢٠٢١ وحتى تاريخه.
- هذا بالإضافة إلى التدخل لحل المشكلات التي طرأت بين بعض الفنادق والجهات المختلفة.

١٧- فرع الغرفة بالإسكندرية :

١. التنسيق وتنفيذ دورة تدريبية بعنوان " التوافق مع كوفيد ١٩ " لتوعية العاملين بالفنادق للوقاية وكيفية التعامل الصحيح مع الفيروس المستجد بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٢١ بفندق جراند بلازا بسموحة وحضرها عدد ٢٥ فرد من العاملين بفنادق الاسكندرية.
٢. الاشتراك في تنظيم وتنفيذ حملات تلقي لقاح فيروس كورونا بفنادق الاسكندرية بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار ووزارة الصحة ودعوة العاملين بفنادق الاسكندرية لتلقي اللقاح بعددًا من الفنادق.
٣. التنسيق والتعاون مع مصلحة الضرائب المصرية لعقد وتنفيذ دورات تدريبية اونلاين لشرح "آليات الفاتورة الالكترونية" لأعضاء الغرفة بالإسكندرية بتاريخ ١٣/٩/٢٠٢١ وحضرها الدكتور/محسن الجيار - مدير ادارة مساعدة المسجلين بمنطقة غرب القناة من مصلحة الضرائب.
٤. تنظيم عدد ٢ ملتقى توظيفي بالتعاون مع المدرسة الفندقية بالإسكندرية بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٢٢ ، بتاريخ ١٩/٣/٢٠٢٣ لتدريب وتوظيف الطلبة والخريجين بالفنادق وبالفعل تم تدريب وتوظيف طلبة المدرسة الفندقية بعددًا من فنادق الإسكندرية.
٥. اشتراك الفرع في عضوية لجان الطعن المنوط بها النظر في الطعون المقدمة من المنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة العقارية.
٦. ترشيح ممثل عن فنادق الإسكندرية لحضور اجتماعات دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية.
٧. الاشتراك في حضور اجتماع بتاريخ ٥/٩/٢٠٢٢ بمقر ديوان عام المحافظة بحضور ممثلين عن وزارة التنمية المحلية ومشروع قوى عاملة مصر واستشارى التنمية الاقتصادية، وذلك في ضوء بروتوكول التعاون المشترك بين وزارة التنمية المحلية ومشروع قوى مصر العاملة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بشأن تعزيز التعاون والشراكة من اجل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحلية.

٨. حضور اجتماع مع Mr. Peter Nizette - اخصائى تنمية سياحية بفندق هلنان فلسطين بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١١، بحضور ممثلي مجلس إدارة الفرع وممثلين عن جهات أخرى، وذلك لتقديم مقترحاتهم للتنمية السياحية للحكومات وتم تسجيلها وارسالها من قبل امانة سر الغرفة ل Mr. Peter Nizette لاحقاً للاجتماع.

٩. تنفيذ عدة دورات تدريبية بفنادق الاسكندرية ومطروح في العديد من المجالات المختلفة بإجمالى عدد ١٣٧٨ متدرب حتى تاريخه.

١٠. توزيع كرنبيات قاعدة بيانات العاملين من شهر يوليو ٢٠٢١ وحتى تاريخه.

١١. هذا بالإضافة إلى التدخل لحل المشكلات التي طرأت بين بعض الفنادق والجهات المختلفة.

١٨- فرع الغرفة بالوجه القبلى :

١. المشاكل والمعوقات التي تواجه الفنادق:-

- حضور الإجتماعات التي تم عقدها بمحافظة الأقصر بحضور السيد المستشار/محافظ الأقصر، وكذا الإجتماعات التي تم عقدها بمحافظة أسوان مع السيد اللواء/محافظ أسوان، لمناقشة جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه الفنادق والعمل على تذليلها، وتم التوصل إلى حل أغلب المشاكل التي تواجه الفنادق مع الجهات المختلفة.

- حضور الاجتماع الذي عُقد بمقر محافظة الأقصر مع السيد معالى/رئيس مجلس الوزراء والسيد المستشار/محافظ الأقصر بتاريخ ٦/١١/٢٠٢١ وقد عرض معالى رئيس مجلس الوزراء كيفية النهوض بالسياحة والعمل على تذليل أي عقبات تواجه القطاع السياحي وكان اجتماع مثمر.

- التواصل مع السادة مسئولى محافظة قنا إيماءً إلى الشكاوى التي وردت لنا من الفنادق ضد المحافظة للعمل على تذليل هذه المشاكل.

- التواصل مع السادة أصحاب ومديري فنادق فرع الوجه القبلى للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجههم والعمل على تذليل أي عقبات أو مشاكل تعوقهم.

٢. التنسيق مع مديرية الصحة بالأقصر لاستضافة لجنة من المديرية بمقر فرع الوجه القبلى لتطعيم العاملين بالقطاع السياحي ضد فيروس كورونا (كوفيد ١٩) خاصة فنادق ١، ٢، ٣ نجوم، وكان ذلك خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢١ وتم تطعيم حوالي ٢٩٠٠ عامل بالجرعات الأولى والثانية.

٣. التنسيق مع السادة مديري الفنادق لتقديم المستندات الخاصة بصرف الدفعات الخاصة بصندوق إعانات الطوارئ.

٤. حرصاً من الغرفة على المشاركة المجتمعية وبالتنسيق مع السيد المستشار / محافظ الأقصر تم تقديم مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط لمستشفى بروك الخيري لمعالجة الحيوانات كإعانة لأصحاب النقل البطيء (الحناطير) وكان ذلك بعد موافقة لجنة تسيير أعمال الغرفة المركزية.

٥. بمناسبة البدء في تطبيق التأمين الصحي الشامل بمحافظة الأقصر، تم التنسيق بين هيئة التأمين الصحي والفنادق لعقد اجتماع بمقر الغرفة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ بحضور مديري هيئة التأمين الصحي ومديري إدارة الموارد البشرية بفنادق الأقصر لمناقشة ضوابط تطبيق التأمين الصحي الشامل على العاملين بالفنادق نتيجة وجود بعض الخلافات بين الفنادق وإدارة التأمين الصحي الشامل من حيث المبالغ المستحقة على العاملين بالفنادق كإشتراك، وتم التوصل إلى إنهاء جميع المشاكل.

- وأيضاً تم الاتفاق على قيام لجنة من التأمين الصحي الشامل بالمرور على الفنادق وعمل توعية للعاملين لتوضيح هذا النظام ومدى استفادة العاملين به؛ كذلك شاركت الغرفة في الندوات التي عُقدت بالفنادق في هذا الصدد.

- التنسيق لعقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ بفندق شتايجنبرجر نايل بالاس الأقصر تحت رعاية غرفة المنشآت الفندقية (فرع الوجه القبلي) بين الفنادق وإدارة التأمين الصحي الشامل بحضور الأستاذة/مدير عام مكتب وزارة الصحة لشرح ضوابط تنفيذ التأمين الصحي الشامل على العاملين بالفنادق، وقد قام السادة المسئولين بالتأمين الصحي والرعاية الصحية بشرح كل ما يتعلق به ومدى استفادة العاملين به.

- كذلك جرى تنفيذ بروتوكول بين الرعاية الصحية وغرفة المنشآت الفندقية.

٦. التنسيق بين مديري شئون العاملين بفنادق الأقصر وأسوان لتوضيح خطة لتنمية مهارات العاملين وقد تم عمل دورات تدريبية عام ٢٠٢٢ لعدد ١٢٦٨ متدرب كما تم وضع خطة تدريبية للعاملين خلال مايو ويونيه ويوليو وأغسطس ٢٠٢٣.

٧. التنسيق مع المحافظات التي تقع في نطاق الفرع بالتعاون مع السادة مديري مكاتب وزارة السياحة لعدم قيام أي جهة حكومية أو غير حكومية بالتفتيش على الفنادق إلا بمصاحبة ممثل من مكتب وزارة السياحة وبعلم فرع الغرفة.

٨. التنسيق مع الأستاذ/مدير عام القطاع التجارى لكهرباء الأقصر والفنادق لعقد اجتماع بمقر الغرفة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢١ وبالتعاون مع الأستاذة/مدير عام مكتب وزارة السياحة بالأقصر نظراً للإنذارات التي وردت لبعض الفنادق بالأقصر لقطع الكهرباء وذلك لعدم انتظامهم في سداد استهلاك الكهرباء مما تراكم عليهم مبالغ مالية كبيرة، وتم التوصل إلى إتفاق مكتوب على ان يتم تقسيط المبالغ المتأخرة مع الإلتزام بالسداد على ٤٨ شهراً بالإضافة إلى الفواتير المستحقة على الشهور الجارية.

٩. دعوة السادة مديري وأصحاب الفنادق بالأقصر لحضور لقاء مع السيدة الدكتورة / غادة شلبي نائب معالي وزير السياحة بفندق هيلتون الأقصر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وذلك لمناقشة آليات الإستعداد للموسم السياحي الجديد وقد تواجد أعضاء لجنة تسيير أعمال الفرع بهذا الاجتماع.

١٠. التنسيق للقاء الذي عُقد بفندق شتايجنبرجر نايل بالاس بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ مع السيد معالي الدكتور/وزير السياحة والآثار وبحضور السادة مديري الفنادق والمستثمرين في القطاع السياحي وقد شرح سيادته رؤية الدولة في قيمة السياحة ووضع خطة لفتح أسواق جديدة والوقوف إلى جانب المستثمرين وتذليل أي عقبات كما أستمع سيادته إلى السادة الحضور في مناقشة الوضع السياحي خاصة بالأقصر وأسوان.

١١. الاجتماع مع السيد/ Bernd Singendonk ممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ بمقر الفرع في الأقصر وذلك لمناقشة المقترحات التي أبداهها سيادته لتطوير إستراتيجية التعليم الفندقية.

١٩- المعايير الجديدة للفنادق المصرية H.C :

- سبق أن قامت وزارة السياحة والآثار وغرفة المنشآت الفندقية بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية (إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة UNWTO) لتحديث المعايير الخاصة للفنادق، تبعه صدور القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ الذي قسم الفنادق لعدد ١٠ أنماط.
- بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار التي قامت بالتفتيش على الفنادق السياحية الموجودة في معظم مدن مصر، وإصدار تقارير بالملاحظات الواجب تلافيتها أو تقييم الفنادق طبقاً للمعايير المستحدثة (Hospitality Criteria)، وتم تغطية المدن والمحافظات التالية:

الغردقة	شرم الشيخ
العين السخنة ورأس سدر	أسوان والأقصر
بورسعيد ودمياط ورأس البر	الإسكندرية والساحل الشمالي وطنطا
	الفنادق العائمة

- تم إرسال خطابات وزارة السياحة والآثار من خلال غرفة المنشآت الفندقية، كما ورد للغرفة بعض التظلمات من الفنادق بشأن قرارات لجنة التفتيش التي عاينت بعض الفنادق، وتم التواصل مع وزارة السياحة والآثار لنقل وجهة نظر هذه الفنادق.

استحداث نمط النزى البيئى:

قامت وزارة السياحة والآثار باستحداث نمط سياحي جديد "النزل البيئى" ليكون ضمن الأنماط الموجودة بالقرار الوزاري الذي سبق الإشارة إليه، ويهدف هذا النمط للعمل على الحفاظ على البيئة مثل ترشيد استخدام الطاقة والمياه والتخلص من المخلفات الصلبة ومياه الصرف بطريقة متوافقة مع البيئة كذلك المحافظة على الأنواع النباتية والحيوانية للموقع وتقييمها عند تقييم الأثر البيئى.

والجدير بالذكر أن استحداث هذا النمط الفندقى سيكون له مردود إيجابى على صناعة السياحة المصرية لاستغلال المناطق البكر المتوفرة بمصر، كما أنه نمط جاذب لنوعية من السياح ذات إنفاق مرتفع هذا وقد تم وضع المواصفات على صفحة الغرفة على الانترنت.

٢٠- التعاون مع منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة :

١- المشاركة في الدورة الثامنة والأربعون للجنة الإقليمية للشرق الأوسط التي عقدت بالقاهرة (مارس ٢٠٢٢) ومن ضمن ما تم مناقشته:

- كيفية خلق وعي سياحي للأطفال في مراحل التعليم المختلفة.
- أهمية تطوير التعليم التخصصي في مجال السياحة ليوائم احتياجات سوق العمل.
- رفع الوعي السياحي للعاملين والمتعاملين مع السياح في المناطق السياحية.
- تطوير مهارات العاملين في مجال السياحة.

٢- المشاركة في الندوة الإقليمية التي أقيمت عبر الأنترنت للتعريف بالمبادئ التوجيهية لإجراءات الالتزام بالمدونة الدولية لحماية السياح (يناير ٢٠٢٣).

٣- تواصل مسئولو المنظمة للمساعدة في عمل حجوزات الفنادق بشرم الشيخ للوفد الرسمي الممثل للمنظمة بمؤتمر المناخ، وقد تم التنسيق مع الفنادق لعمل الحجوزات اللازمة.

٢١- لجنة فض المنازعات :

تتولي لجنة فض المنازعات بالغرفة العمل علي حل النزاعات التي تنشأ بين الشركات المالكة وشركات الادارة والفنادق الاعضاء بالغرفة وكذلك النزاعات التي تنشأ بين شركات السياحة والفنادق الاعضاء وذلك للحول دون تعاضم هذه النزاعات ووصولها لساحات القضاء، وحتى لا تسئ مثل هذه النزاعات إلي سمعة مصر السياحية، حيث تسعي اللجنة لحل النزاعات بشكل سلمي قبل أن تضطر لرفع الامر للجنة العليا لفض النزاعات بالوزارة لاتخاذ القرارات اللازمة وفقا لما توصلت إليه لجنة فض المنازعات بالغرفة من معلومات من خلال التحقيق بالأمور المعروضة عليها .

نظرت اللجنة في العديد من ملفات النزاعات التي وردت إليها والتالي سرد بعضها ونجحت في التدخل لحل البعض منها وما زال العمل جاري على حل الباقي حتى نتوصل لنتيجة مرضية لكافة الاطراف المعنية.

١- تفاعلت اللجنة مع الشكوى الواردة لها من إحدى شركات السياحة ضد شركة مالكة لفنادق عائمة من أعضاء الغرفة حيث قامت الشركة الشاكية بعمل حجوزات علي الفنادق العائمة المملوكة للشركة المشكوي في حقها وقامت بسداد مقدمات حجز تعدت قيمتها ٥١٤٠٨,٠٠ دولار أمريكي ، ومع تفشي وباء كورونا وتوقف الحركة السياحية تم إلغاء الحجوزات المشار إليها ونظرا لرفض الشركة المالكة المشكوي في حقها سداد المبالغ المستحقة عليها وبناء علي طلب الشركة الشاكية تدخلت الغرفة لحل النزاع بين الطرفين وعقدت سلسلة من الاجتماعات بحضور طرفي النزاع وتوصلنا لاتفاق بقيام الشركة المشكوي في حقها بسداد المبالغ المستحقة للشركة الشاكية علي دفعات خلال عشرة شهور وقامت بإصدار شيكات بالمبالغ المتفق عليها وأودعت لدي الغرفة صورة من تلك الشيكات لمتابعة عملية السداد والتي تمت وفقا للاتفاق الموقع من الطرفين.

٢- الشكوى الواردة للغرفة من النقابة العامة للعاملين بشركة بترول خليج السويس ضد أحد الفنادق الأعضاء بشرم الشيخ بشأن تحميل النقابة رسوم إلغاء حجز عدد من النزلاء التابعين للنقابة والذين تم إلغاء حجزهم نظرا لتأكيد إصابتهم بكورونا. تم التواصل مع إدارة الفندق عن طريق فرع الغرفة بجنوب سيناء والوصول معهم لحل مرضي للطرفين وهو تحويل المبالغ المسددة لإقامات مستقبلية لأعضاء النقابة.

٣- الشكوى الواردة للجنة من إحدى شركات السياحة ضد أحد الفنادق الأعضاء بالجونة بشأن توقيع غرامات إلغاء حجز بسبب كورونا وتم التواصل مع إدارة الفندق والتوصل إلي حل للنزاع يتمثل في الإبقاء علي المبلغ لصالح الشركة لحجوزات مستقبلية.

- ٤- الشكوى الواردة للجنة من إحدى شركات الهندسة والتجارة ضد أحد الفنادق الأعضاء بشأن عدم سداد الفندق لباقي مستحقات الشركة لديهم عن أعمال هندسية قامت الشركة بتنفيذها للفندق وتم التواصل مع إدارة الفندق لمراجعة الشكوى والرد على ما جاء بها.
- ٥- الشكوى الواردة من إحدى شركات الديكور ضد شركة مالكة من أعضاء الغرفة حول عدم سداد الشركة لمستحقات مالية للشاي مقابل أعمال ديكور قام بها لصالح الفندق المملوك للشركة وتم التواصل مع الشركة المشكو في حقها وأفادوا أنه مازال هناك أعمال معلقة بين الطرفين وسيتم التسوية المالية فور الانتهاء من الاعمال المطلوبة.
- ٦- شكوى إحدى شركات السياحة ضد أحد الفنادق الأعضاء بشرم الشيخ حول عدم رد الفندق لمبالغ مستحقة للشركة قيمة إلغاءات سابقة خلال انتشار كورونا، وبالتواصل مع الفندق أفاد أن المبلغ المستحق يقع على شركة الإدارة السابقة وليست الحالية ولكن جاري التنسيق للوصول لحل مرضي.
- ٧- الشكوى الواردة على الموقع الرسمي للغرفة من أحد المواطنين ضد أحد الفنادق الأعضاء بمدينة الغردقة بشأن بعض المشاكل التي تعرض لها خلال إقامته بالفندق وتم التواصل مع إدارة الفندق وتم صرف تعويض للشاي من إدارة الفندق.
- ٨- الشكوى الواردة للغرفة من سيدة مصرية ضد إدارة أحد الفنادق الأعضاء بشرم الشيخ بسبب إلغاءهم الحجز الخاص بها والذي تم عن طريق أحد المواقع الإلكترونية المتخصصة وبرروا إلغاء الحجز بأنه باسم ثلاث سيدات والفندق يقبل أزواج فقط، وتم التواصل مع إدارة الفندق والتحقيق في الامر وتمت إزالة أسباب الخلاف.
- ٩- الشكوى الواردة للجنة من إدارة أحد الفنادق الأعضاء بأسوان ضد شركة سياحة بشأن المبالغ المستحقة لصالح الفندق لدي الشركة وتم التواصل مع شركة السياحة المذكورة للتحقق مما جاء بشكوى الفندق حيث أفادت الشركة تعاقد الفندق مع أشخاص غير معلومين لديها وقعوا التعاقد باسم الشركة وأن الشركة ستتخذ الإجراءات القانونية ضدهم، وتم موافاة إدارة الفندق بما توصلت إليه إجراءات اللجنة.
- ١٠- شكوي شركة سياحة ضد أحد الفنادق الأعضاء بمدينة شرم الشيخ بشأن عدم التزام الفندق بتطبيق بنود العقد الموقع مع الشركة الشاكية، وتم مراجعة العقد ومراسلة إدارة الفندق التي أوضحت من خلال ردها الرسمي أن الشركة لم تحقق نسبة المبيعات المطلوبة وأن هناك مراسلات مع الشركة تخطرهم بالمبالغ المستحقة عليهم كما تم إخطارهم بإنهاء العقد معهم للأسباب الموضحة عليه.

١١- الشكاوى الواردة من إحدى شركات السياحة الإنجليزية ضد أحد الفنادق القائمة الأعضاء بالغرفة وتم التواصل مع الفندق القائم المشكو في حقه وحثه على التوصل لتسوية الامر مع الشركة المذكورة.

١٢- شكوى شركة سياحة ضد أحد الفنادق الأعضاء بمدينة شرم الشيخ حول مبلغ مستحق للشركة لدي الفندق وتم التواصل مع إدارة الفندق وأبدوا موافقة على سداد المبلغ المستحق خلال شهر من تاريخ مراسلتهم.

١٣- متابعة ومراجعة جميع الشكاوى التي ترد للغرفة من مدير عام السياحة بمحافظة الجيزة ضد الفنادق الواقعة بنطاق المحافظة -والتي تتابعها المحافظة من خلال المواقع الإلكترونية- حيث يتم التواصل عن طريق اللجنة مع الفنادق المشكو في حقها (من أعضاء الغرفة) والتأكد من صحة ما ورد بتلك الشكاوى من عدمه وما تم اتخاذه من إجراءات تجاه الشكاوى الحقيقية منها.

١٤- كما تناولت اللجنة العديد من الشكاوى -ما يزيد عن ٥٠ شكوى- الواردة من الفنادق الأعضاء ضد شركة TEZ Tours بشأن تقاعس الشركة عن سداد المستحقات المالية للفنادق لديها منذ عام ٢٠١٨، وتم تشكيل لجنة فرعية تضم أعضاء من لجنة تسيير أعمال غرفتي الفنادق وشركات السياحة لاتخاذ إجراء موحد ضد شركة TEZ Tours وكذلك تم توجيه العديد من المكاتبات القانونية للشركة المذكورة لحثها على سداد مستحقات الفنادق وكان آخر تلك المراسلات التهديد بإصدار منشور للفنادق لوقف التعامل مع الشركة المذكورة الامر الذي أدى إلي بدء الشركة في السداد للفنادق المدينة لها تباعا.

١٥- النزاع الوارد لغرفة المنشآت الفندقية -لجنة فض المنازعات- بين شركة لإدارة المنشآت السياحية والفندقية من أعضاء الغرفة وإحدى الشركات المالكة من أعضاء الغرفة أيضا، وفي إطار مجهودات اللجنة في حل النزاعات التي تنشأ بين شركات الادارة الفندقية والشركات المالكة من أعضاء الغرفة، تم عقد عدد من الاجتماعات بين طرفي النزاع كل علي حده، وبحضور ممثلي وزارة السياحة والمستشار القانوني للاتحاد المصري للغرف السياحية والمستشار القانوني لغرفة المنشآت الفندقية وبعض من السادة أعضاء الاتحاد المصري للغرف السياحية وأعضاء لجنة تسيير أعمال الغرفة وتم التوصل لحل سلمي للنزاع .

١٦- الشكوى الواردة للجنة من إحدى شركات السياحة ضد أحد الفنادق الأعضاء بمدينة بصرى الشيخ بشأن رفض الفندق رد مبلغ ٢٥٢٠٠ جنيه للشركة الشاكية قيمة مقدم حجز غرف تم إلغائها نظرا لظروف وباء كورونا، وتم التواصل مع فرع الغرفة بجنوب سيناء للتواصل مع الفندق وتم حل النزاع ورد المبلغ للشركة الشاكية.

١٧- الشكوى الواردة للغرفة من إحدى شركات التوريدات الغذائية ضد شركة مالكة لفندقين من الأعضاء بشأن توقف الشركة المالكة عن سداد باقي المستحقات المالية للشركة مقابل توريد مواد غذائية تبلغ ٤٦٨,٣٠٠ جنيه وتم التواصل رسميا مع الشركة المشكو في حقها والتي بررت التأخر في السداد بسبب الظروف الاقتصادية التي يمر بها القطاع نتيجة جائحة كورونا وتم الاتفاق على سداد المبلغ على ثلاث دفعات للشركة الشاكية وتم ذلك في حينه.

هذا إلى جانب العديد من ملفات المنازعات الواردة للجنة والتي مازال العمل يجري على حلها وكذلك عدد من النزاعات التي تم رفعها للقضاء وعليه تغل يد الغرفة من التدخل في الأمور المعروضة على القضاء لحين البت فيها.

----- إنتهى -----